ECSS
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

حالة إيران

رؤى وتحليلات

يوليو 2023

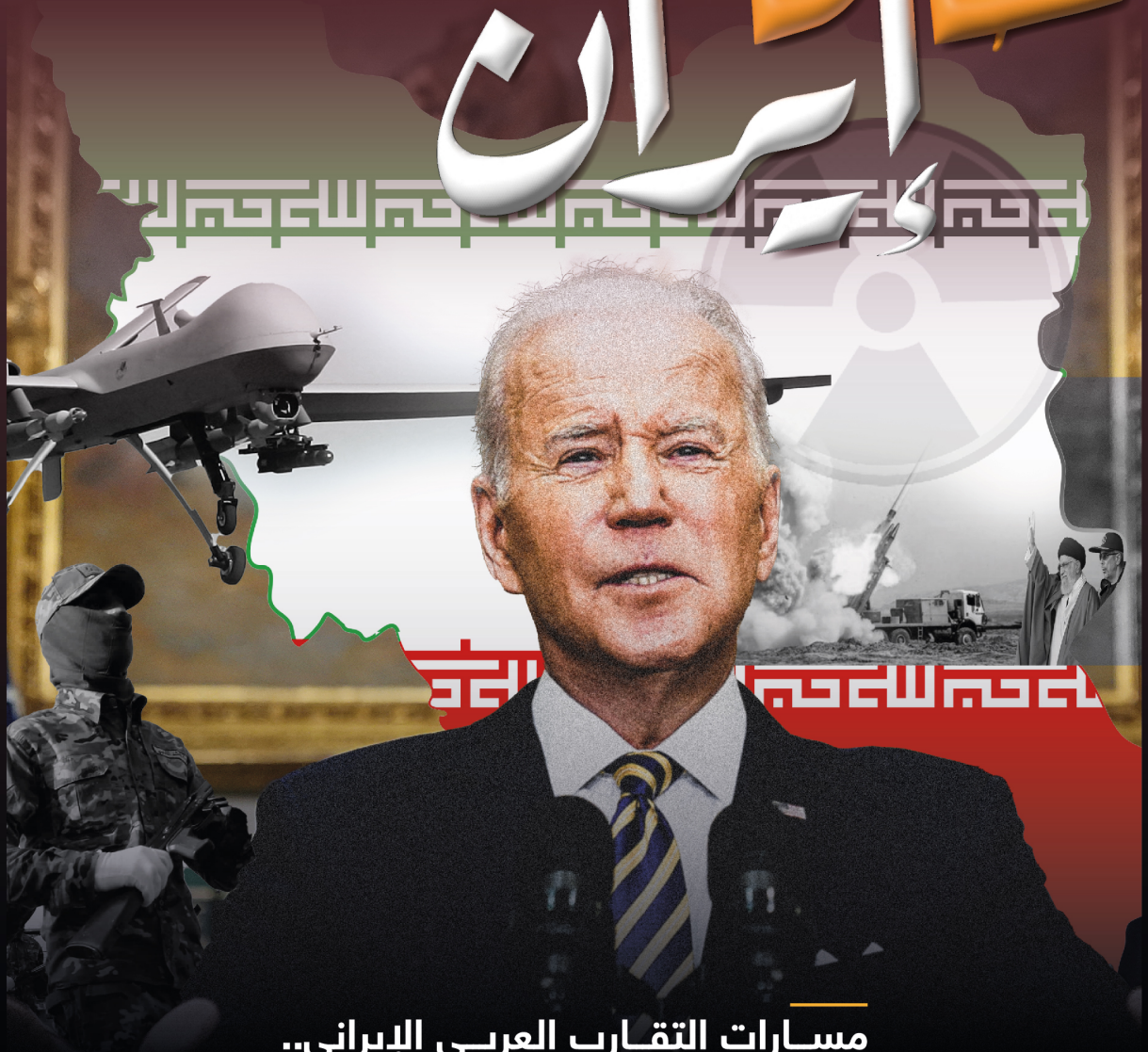

مسارات التقارب العربي الإيراني..
رؤى عربية وإقليمية ودولية

نسخة الكترونية

WWW.ECSS.COM.EG

رؤى وتحليلات

نشرة تهتم بالشئون الإيرانية

دورية شهرية إلكترونية تصدر عن المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

د. **خالد عكاشة**
المدير العام

أ.د. **محمد كمال**
المستشار الأكاديمي

إشراف وتحريـــر
د. **هدي رؤوف**

المشاركون

اللواء/ **محمد إبراهيم الدويري**
د. **محمد عز العرب**
عمرو عبد العاطي
محمد عبد الرازق
محمود قاسم
رحاب الزيادي
ماري ماهر
علي عاطف

المنسق العام **مي سعيد**

إشراف الديجيتال **خالد عدلي**

إخـراج فنـي
إسلام علي

يوليو 2023

المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

العنوان: 100 شارع الميرغني مصر الجديدة، القاهرة، مصر.
الهاتف:+20226905861 - +20226905862 - +20226905863
البريد الإلكتروني: info@ecss.com.eg
www.ecss.com.eg

الفهرس

الافتتاحية 4

ملف العدد: (مسارات التقارب العربي الإيراني.. رؤى عربية وإقليمية ودولية)

أولاً: مستقبل العلاقات الإيرانية مع الوكلاء الإقليميين.

1- تأثير التقارب الإيراني العربي على العلاقة مع حركتي حماس والجهاد الإسلامي. 6

2- هل يؤثر الاتفاق السعودي الإيراني على دعم طهران لحزب الله؟. 10

3- هل يؤثر التقارب الإيراني السعودي على استراتيجية الحوثي في اليمن؟. 13

4- مستقبل الحشد الشعبي بعد الاتفاق الإيراني السعودي. 17

ثانيًا: الرهانات الخليجية

معضلة التمدد: رهانات ومعوقات دول مجلس التعاون الخليجي بشأن الانفتاح على إيران. 22

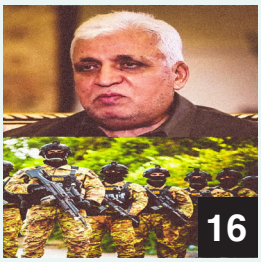

ثالثًا: الرؤى الإقليمية

تصورات القوى الإقليمية للتقارب العربي-الإيراني.. إسرائيل وتركيا نموذجين. 28

رابعًا: المكون الأمريكي في إطار العلاقات الإيرانية الخليجية

مرتكزات المحدد الأمريكي للانفتاح العربي على إيران. 32

خامسًا: جولة داخل الإعلام الإيراني

قضايا التحولات الداخلية. 38

القضايا الخارجية. 43

معضلة التمدد: رهانات ومعوقات دول مجلس التعاون الخليجي بشأن الانفتاح على إيران.

عقب اتفاق المصالحة السعودي الإيراني، توالت الدعوات الإيرانية لكل من مصر والبحرين والأردن والمغرب لتحسين العلاقات معهم. ويمكن القول إن المصالحة السعودية الإيرانية قد مهدت المناخ الإقليمي وهيّأته لمسار تحسين العلاقات مع إيران.

وقد نص بيان إعلان المصالحة السعودية الإيرانية، على تأكيد البلدين **«احترام سيادة الدول وعدم التدخل في شئونها الداخلية».**

وبالنظر لرود الفعل العربية تجاه إعلان المصالحة بين السعودية وإيران، ومنها مصر، حيث خرج بيان وزارة الخارجية المصرية ليعرب عن تطلع مصر لأن **«يسهم الاتفاق في تخفيف حدة التوتر في المنطقة، وأن يعزز من دعائم الاستقرار والحفاظ على مقدرات الأمن القومي العربي، وتطلعات شعوب المنطقة في الرخاء والتنمية والاستقرار».** ثم صرح المستشار أحمد فهمي، المتحدث الرسمي باسم الرئاسة المصرية، **بأن مصر تُقدّر هذه الخطوة الهامة، وتشدد على تأكيد ارتكازها على مبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة من حيث احترام سيادة الدول، وعدم التدخل في شئونها الداخلية، وترسيخ مفاهيم حُسن الجوار وتعزيز الأمن والاستقرار في المنطقة.**

يتضح مما سبق أن رهانات الدول العربية على المصالحة مع إيران بأن تؤدي إلى خفض التوترات في المنطقة، وحلحلة بعض الصراعات الإقليمية المستمرة منذ أكثر من عقد، وهو ما يستلزم أن تغير إيران سياستها الإقليمية تجاه عدد من الملفات الإقليمية، سواء على مستوى علاقتها بالفاعلين من دون الدول، ودورها في بعض الصراعات الإقليمية مثل سوريا ولبنان واليمن والعراق، فضلًا عن أمن الخليج العربي. في المقابل فإن الرهان الإيراني على استثمار مناخ الانفراج الإقليمي الهدف منه هو تحقيق القبول الإقليمي لإيران وكسر عزلتها، وفتح نوافذ أخرى للعلاقات إلى جانب جوارها الأسيوي.

من ثم هناك تصورات للقوى الإقليمية العربية والخليجية لطبيعة الدور الإيراني في المرحلة المقبلة، لذا تطرح التساؤلات حول: **ما الذي سيتغير في السلوك الإيراني؟ كيف ستقدم إيران أوراق اعتمادها عربيًا لتحقيق القبول الإقليمي؟ ما هو مستقبل القضايا محل الاشتباك بين إيران والدول العربية؟ ماذا تنتظر دول الخليج العربي من المصالحة مع إيران، وما هي التحديات في وجه المسار الجديد تجاه إيران؟ وما هو مستقبل العلاقة بين إيران والفاعلين من دون الدول؟**

من جهة أخرى، لا يمكن تجاهل دور القوى الإقليمية في المنطقة، أو ما يعرف بدول الجوار العربي، مثل تركيا وإسرائيل، لا سيما وأن تركيا تشهد هي الأخرى مناخًا من الانفتاح الإقليمي عليها، من أجل تسوية الخلافات بينها وبين بعض الدول العربية مثل مصر والمملكة العربية السعودية. أما إسرائيل، التي ما زالت أهم معوقات المشروع الإقليمي الإيراني في المنطقة فتشهد حرب ظل متصاعدة بينها وبين إيران. لذا من المهم الوقوف على تصورات القوى الإقليمية مثل تركيا وإسرائيل للتقارب العربي الإيراني.

ونظرًا لطبيعة الدور الأمريكي في المنطقة من ناحية، وما تتسم به العلاقات الإيرانية الأمريكية من عداء معلن على الجانب الآخر، فسيكون للمكون الأمريكي في العلاقات العربية الإيرانية دور هام، سواء لجهة تصاعد احتمال عقد اتفاق مؤقت بين إيران والإدارة الأمريكية، أو لجهة الدور الأمريكي لتعزيز الأمن العربي في مواجهة إيران. وتتأثر العلاقات الأمريكية الإيرانية خلال إدارة الرئيس الأمريكي جو بايدن بقواعد اللعبة الداخلية بين الديمقراطيين والجمهوريين، ولا سيما مع اقتراب سباق الانتخابات الرئاسية.

في هذا الإطار، يحاول ملف العدد من دورية **«حالة إيران»** تقديم مقاربات مستقبلية للقضايا محل الاشتباك العربي الإيراني، ومدى تغير السلوك الإيراني، وما إذا كان التغيير حقيقيًا أم شكليًا، وتصورات القوى الإقليمية التركية والإسرائيلية للانفتاح العربي على إيران. وأخيرًا كيف تنظر الولايات المتحدة للعلاقات العربية الإقليمية في المرحلة المقبلة. بالإضافة إلى جولة داخل الإعلام الإيراني وأبرز اهتمامات الصحف خلال شهر يونيو والتي دارت حول قضايا السياسة الداخلية ومنها أزمة الإسكان ودور الحكومة في حلها، إلى جانب تناول رؤية الإعلام الإيراني للحرب الروسية الأوكرانية ودعوات إيران للتطبيع مع مصر.

د. **هدى رؤوف**
رئيس وحدة الدراسات الإيرانية
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

تأثير التقارب الإيراني العربي على العلاقة مع
حركتي حماس والجهاد الإسلامي

اللواء. محمد إبراهيم الدويري - نائب المدير العام للمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

لا شك أن التقارب الإيراني العربي الذي شهدته المنطقة خلال الفترة الأخيرة ولا سيما التقارب الإيراني السعودي، والاتفاق بين الدولتين على استئناف العلاقات الدبلوماسية بينهما بعد قطيعة استمرت عدة سنوات، سوف تكون له العديد من الانعكاسات على بعض القضايا المثارة حاليًا على مستوى المنطقة، وتحديدًا بالنسبة للأوضاع الراهنة في كل من لبنان والعراق واليمن وسوريا والقضية الفلسطينية وقطاع غزة.

ومما يؤكد هذه الانعكاسات المتوقعة لهذا التقارب، أن إيران لديها تدخلات مباشرة، بل ومؤثرة في كافة هذه القضايا المشار إليها أو في معظمها بأشكال مختلفة تتراوح بين الدعم العسكري، أو التأثير السياسي، أو التواجد المادي المباشر، وبالتالي من المفترض أن تتأثر هذه القضايا بشكل أو بآخر من جراء التطورات الأخيرة في العلاقات الإيرانية العربية، وهو الأمر الذي من المؤكد أننا سوف نجد صداه خلال الفترة القريبة القادمة، ومن ثم يكون التساؤل حول شكل التأثير المتوقع تأثيرًا إيجابيًا أم سلبيًا؟ أم أننا لن نجد سوى نفس السياسات الإيرانية القديمة دون أي جديد؟.

وفي هذا المجال يحاول المقال التركيز على الموقف الإيراني المتوقع تجاه أهم قضية عربية مركزية، وهي القضية الفلسطينية بكافة مكوناتها، بما في ذلك علاقات إيران مع بعض الفصائل والتنظيمات الفلسطينية المختلفة، حيث إن إحدى الأدوات القوية التي تمتلكها إيران في هذا الشأن تتمثل في مواقفها المعروفة والمعلنة تجاه كل من إسرائيل والقضية الفلسطينية، بالإضافة إلى دعم طهران الواضح لبعض التنظيمات الفلسطينية سواء الموجودة في قطاع غزة أو الضفة الغربية أو تلك المقيمة في بعض دول المنطقة.

الموقف الإيراني من القضية الفلسطينية

بداية، يجب أن أشير إلى أن الموقف الإيراني تجاه القضية الفلسطينية يتمثل في ضرورة إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة ذات السيادة على كامل التراب الفلسطيني وعاصمتها القدس مع عدم الاعتراف بإسرائيل، وفي الوقت نفسه تسعى طهران إلى ترجمة هذا الموقف عمليًا من خلال تقديم كل الدعم الممكن سياسيًا وعسكريًا وماديًا للفلسطينيين من أجل أن يمتلكوا الأدوات اللازمة –من وجهة النظر الإيرانية- لتحرير الأرض الفلسطينية من الاحتلال الإسرائيلي.

وقد نجحت إيران في أن يكون لها موطئ قدم في المناطق الفلسطينية المحتلة من خلال العلاقات القوية التي أسستها مع كل من حركتي الجهاد الإسلامي وحماس بصفة خاصة، وسمحت بافتتاح مكاتب لهما في طهران اتخذت الشكل الدبلوماسي، ويتم تعامل السلطات الإيرانية بشكل مميز مع ممثلي هذين التنظيمين. وفي هذا المجال يجب الإشارة إلى أن العلاقة بين إيران وحركة الجهاد الإسلامي تُعد أكثر عمقًا وقوة ودعمًا مقارنة بعلاقات طهران مع حركة حماس التي شابها بعض مظاهر عدم الانسجام لأسباب أيديولوجية وسياسية، بما في ذلك موقف الحركة تجاه النظام السوري منذ عام 2011، وإن كان هذا الوضع الذي لم يكن على المستوى الملائم في العلاقات بين إيران وحماس قد تم تجاوزه إلى حد كبير.

العلاقات بين إيران وحركتي حماس والجهاد

في مجال التأكيد على تميز العلاقات التي تربط إيران وكل من حركتي حماس والجهاد الإسلامي نشير إلى ما يلي:

- **تعتبر إيران المقصد الرئيسي لعشرات الزيارات التي تقوم بها كل من قيادات حركتي حماس والجهاد الإسلامي مقارنة بأية دولة أخرى.**
- **تلتقي قيادات حركتي حماس والجهاد الإسلامي في بيروت مع الأمين العام لحزب الله "حسن نصرالله" الذي يعلن دعمه التام وبشكل واضح لهذين التنظيمين.**

- **تتم الزيارات التي تقوم بها قيادات كل من حركتي حماس والجهاد الإسلامي إلى إيران على فترات متقاربة**، ونشير في هذا المجال إلى أن رئيس المكتب السياسي لحركة حماس "إسماعيل هنية" قام بزيارة إلى طهران في يونيو 2023 على رأس وفد كبير التقى خلالها بالمرشد الإيراني، كما كانت قيادة الجهاد الإسلامي في زيارة سابقة لطهران في الشهر نفسه.
- **تحرص قيادات حماس والجهاد على أن تشمل لقاءاتهما في طهران الالتقاء مع قائد الحرس الثوري الإيراني السابق والحالي**، وهو ما يعني بحث هذه اللقاءات بعض الأمور الأمنية.
- **كان رئيس حركة الجهاد الإسلامي "زياد نخالة" في زيارة إلى إيران خلال الحرب الإسرائيلية الخامسة على قطاع غزة في أغسطس 2022**، تلك الحرب التي اقتصرت فيها المواجهة العسكرية بين إسرائيل وحركة الجهاد فقط.

ومن ناحية أخرى، هناك علاقات تربط بين إيران والسلطة الفلسطينية حيث توجد سفارة فلسطينية في طهران، إلا أن طبيعة العلاقات بين الجانبين لا تتسم بالتميز نظرًا لتحفظ إيران منذ البداية على اتفاقات أوسلو وما تلاها من اتفاقات ونتائج، إضافة إلى اعتراض طهران على العديد من مجالات العلاقات القائمة بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل، وكذا موقف السلطة من فكرة المقاومة، لذا كانت أهم زيارات الرئيس الفلسطيني "أبو مازن" لإيران بصفة أساسية للمشاركة في مؤتمرات قمة دول عدم الإنحياز.

وقد توافقت المواقف بين إيران وكل من حركتي حماس والجهاد الإسلامي وانصهرت في مجموعة من المبادئ أهمها ما يلي:

- **تمثل المقاومة الطريق الرئيسي أمام تحرير الأراضي الفلسطينية**، وأن المفاوضات مع إسرائيل لن تقود إلى تحقيق طموحات الشعب الفلسطيني.
- **رفض مبدأ حل الدولتين الذي لا يعني من وجهة نظرهم سوى استمرار الاحتلال بطرق أخرى.**
- **معارضة كافة أنواع التنسيق الأمني بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل.**
- **رفض كافة الإجراءات التي تقوم بها إسرائيل في المناطق الفلسطينية المحتلة**، ولا سيما في مجال الاستيطان والقتل والاعتقالات.
- **أن المسجد الأقصى يمثل خطًا أحمر لا يجب السماح بتخطيه**، وأن العبث به يعد أحد عناصر تفجير الأوضاع الأمنية.
- **أن النضال ضد إسرائيل يجب ألا يقتصر على العمل من قطاع غزة**، بل يجب أن ينطلق من الضفة الغربية أيضًا.

وقد حرصت قيادات كل من حماس والجهاد الإسلامي على التأكيد بصورة واضحة ومعلنة على أهمية الدعم العسكري الذي تقدمه إيران لكل من الحركتين، وهو ما أدى إلى تزايد قدراتهما العسكرية بصورة غير مسبوقة في مواجهة الآلة العسكرية الإسرائيلية والنجاح في قصف المدن الإسرائيلية بأنواع مختلفة من الصواريخ قصيرة ومتوسطة وبعيدة المدى والتي تم تصنيعها بخبرات إيرانية منذ عام 2000، وهو الأمر الذي يعكس الدور الذي قامت به إيران في تطوير الإمكانيات العسكرية للتنظيمات الفلسطينية في قطاع غزة على مدار سنوات طويلة سابقة.

مستقبل العلاقة بين إيران وحماس والجهاد

في التقدير أن التقارب الإيراني العربي لن يغير من معادلة الدعم الذي تقدمه طهران للقضية الفلسطينية بصفة عامة، ومواصلتها دعم كل من حركتي حماس والجهاد الإسلامي بصفة خاصة، حيث إن مبدأ المقاومة ضد الاحتلال الإسرائيلي سوف يظل يمثل المبدأ الرئيسي الذي يجمع رؤى وقناعات كافة هذه الأطراف والقوى تجاه التعامل مع الملف الفلسطيني مهما كانت طبيعة المتغيرات في المنطقة.

وفي الوقت نفسه وبالرغم من الدعم الإيراني لحماس والجهاد إلا أنه في تقديرنا أن إيران سوف تكون حريصة على عدم التورط في أي حرب ضد إسرائيل ارتباطًا بالموقف الإسرائيلي المتصاعد تجاه قطاع غزة في أي وقت، وهو الأمر نفسه الذي ينطبق على موقف حزب الله الذي يعد من الأدوات الهامة لإيران في المنطقة حيث لن يقوم الحزب بأية عمليات ضد إسرائيل إلا بموافقة إيرانية.

كما ستحاول إيران من جانبها تجنب التدخل في مسألة تطبيع العلاقات الذي يدور الحديث عنه حاليًا بين السعودية وإسرائيل، حيث إن تركيزها سوف ينصب على دعم العلاقات الثنائية بين الدولتين وتنحية أية خلافات جانبًا لا سيما وأنها تعلم أن السعودية قد اتخذت بعض الإجراءات التي تتيح مزيدًا من حرية الحركة الإسرائيلية في المنطقة من بينها فتح الأجواء السعودية أمام حركة الطيران الإسرائيلي، كما أن طهران ترى أن مسألة إقامة علاقات دبلوماسية بين الرياض وتل أبيب قد تبدو بعيدة على الأقل في المدى المنظور، وبالتالي لا يوجد ما يستدعي -من جانبها- إثارة موضوع التطبيع على الأقل خلال الفترة الراهنة.

"حرصت قيادات كل من حماس والجهاد الإسلامي على التأكيد بصورة واضحة ومعلنة على أهمية الدعم العسكري الذي تقدمه إيران لكل من الحركتين، وهو ما أدى إلى تزايد قدراتهما العسكرية بصورة غير مسبوقة في مواجهة الآلة العسكرية الإسرائيلية والنجاح في قصف المدن الإسرائيلية بأنواع مختلفة من الصواريخ قصيرة ومتوسطة وبعيدة المدى والتي تم تصنيعها بخبرات إيرانية منذ عام 2000"

الخلاصة، ستظل إيران حريصة على أن يضيف تقاربها على المستوى العربي إلى رصيدها دون أن تقدم تنازلات جوهرية في مواقفها تجاه القضايا التي تنخرط فيها في المنطقة إلا في أمور تكتيكية فقط وغير مؤثرة، وهو الأمر الذي نرى معه أن علاقة إيران مع كل من حركتي حماس والجهاد الإسلامي لن تخضع لأي تأثير سلبي بل على العكس يمكن أن نشهد تطورًا إيجابيًا في هذه العلاقات، حيث لن تتنازل إيران بسهولة عن أي من حلفائها في المنطقة من جهة، وسعيها لتأكيد أن التقارب العربي لم يؤثر على استراتيجيتها تجاه علاقاتها مع هؤلاء الحلفاء من جهة أخرى.

هل يؤثر الاتفاق السعودي الإيراني على دعم طهران لحزب الله؟

محمد عبد الرازق - باحث أول بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

تخطت تأثيرات اتفاق بكين لاستئناف العلاقات الدبلوماسية بين المملكة العربية السعودية والجمهورية الإسلامية الإيرانية حدود العلاقات بين البلدين، لا سيّما وأن الاتفاق قد استُتبع بعدد من التحركات التي قد تفضي في مجملها إلى ما يشبه الانفتاح العربي الإيراني بوجه عام. ولمّا كان أحد الأهداف الأساسية لاتفاق بكين هو تهدئة التوترات في المنطقة، وخاصة في الملفات التي تمثل إيران مكونًا رئيسيًا من مكوناتها سواء بتدخلاتها المباشرة أو من خلال وكلائها والجماعات الموالية لها؛ يصبح التساؤل حول مستقبل دعم إيران لهؤلاء الوكلاء وهذه الجماعات في ضوء الانفتاح العربي عليها من الأهمية بمكان. وهو ما يحاول هذا المقال الإجابة عليه بالتطبيق على حالة حزب الله في لبنان..

تحركات متزامنة

ظهرت تحركات إيرانية خلال فترة ما بعد الاتفاق السعودي الإيراني تنبئ بالمنظور الإيراني للتعامل مع حزب الله خلال المرحلة المقبلة، من أهمها استغلال الأراضي اللبنانية كمنطلق لضربات استهدفت إسرائيل يوم 6 أبريل 2023، ثم عقد رئيس المكتب السياسي لحركة حماس إسماعيل هنية اجتماعًا مع الأمناء العامين لفصائل المقاومة الفلسطينية في اليوم ذاته. وأعقب ذلك الاجتماع اجتماع أجراه «هنية» مع الأمين العام لحزب الله حسن نصر الله يوم 9 أبريل بمقر الحزب بالضاحية الجنوبية، وكان من اللافت أن الصورة التي خرجت عن اللقاء ظهر فيها «نصر الله» و«هنية» ووراءهما صورتا قائد الثورة الإسلامية الإيرانية الخميني والمرشد الأعلى خامنئي.

ولم تتوقف التحركات الإيرانية المباشرة وغير المباشرة المتصلة بالساحة اللبنانية وحزب الله عند هذا الحد؛ إذ أجرى وزير الخارجية الإيراني حسين أمير عبد اللهيان زيارة إلى بيروت في 26 أبريل 2023، ناقش خلالها مع «نصر الله» تفاصيل الاتفاق بين السعودية وإيران وانعكاسه على دول الإقليم، وتضمنت زيارة إلى نقطة التماس الحدودية بين لبنان وإسرائيل. أما التطور الرئيسي المتعلق بنشاط حزب الله ما بعد توقيع الاتفاق السعودي الإيراني فيتمثل في المناورة العسكرية التي أجراها الحزب يوم 21 مايو 2023 ووُصفت بالأضخم في تاريخه، قبل يومين من الذكرى الثالثة والعشرين لعيد المقاومة والتحرير الذي يخلد انسحاب القوات الإسرائيلية من جنوب لبنان عام 2000، وفي سياق تصعيد ومواجهة بين كل من إسرائيل وإيران.

أهداف متعددة

تثبيت الحضور: هدفت التحركات الإيرانية في ساحات الحضور التقليدية لها، ومنها لبنان، بعد توقيعها اتفاق بكين مع المملكة العربية السعودية، إلى تأكيد هذا الحضور بشكل أساسي، والحفاظ على نفوذها في الملفات كافة في هذه البلدان التي تربطها مع الفواعل الأساسيين فيها علاقات وثيقة. فنفوذ إيران في لبنان معتمد بشكل أساسي على نفوذ حزب الله داخل العملية السياسية في البلاد، فضلًا عن كونه القوة العسكرية الأساسية ضمن ما يمكن تسميتهم بوكلاء إيران. ولذلك ربما هدفت إيران وخاصة من خلال زيارة وزير خارجيتها إلى بيروت على وضع حزب الله في صورة هذا الاتفاق وما جرى التوافق عليه خلاله، الأمر الذي أشار إليه حسن نصر الله بتصريحه حول وضعه من جانب المسئولين الإيرانيين في صورة الاتفاق في أعقاب الاتفاق مباشرة، وصولًا إلى لقائه مع «عبد اللهيان».

ركيزة «محور المقاومة»: يعد الهدف الأساسي لزيارة وزير الخارجية الإيراني إلى بيروت فضلًا عما سبقها من تحركات تتصل بالعلاقة بين حزب الله والفصائل الفلسطينية هو ما يمكن تسميته تعزيز «محور المقاومة» فيما بعد الاتفاق السعودي الإيراني من جانب وفيما يتعلق بوصول التصعيد تجاه الحكومة الإسرائيلية ذروته من جانب آخر؛ فقد حملت هذه التحركات إشارات واضحة على رغبة طهران في تعزيز المواجهة مع كل من الولايات المتحدة وإسرائيل؛ إذ تضمنت زيارة عبد اللهيان إلى بيروت زيارة إلى نقطة التماس الحدودية بين لبنان وإسرائيل بما يمثل ردًا على زيارة وزير الخارجية الإسرائيلي إيلي كوهين إلى الحدود الإيرانية الأذربيجانية خلال زيارته إلى باكو في

19 أبريل، وتأكيدًا على حضور لبنان القوي في معادلة المواجهة مع إسرائيل. وهو ما أكدت عليه المناورة العسكرية لحزب الله بشكل واضح، ولا سيّما مع إجرائه مناورة لاقتحام الحدود الإسرائيلية واستعراضه مجموعة من الأسلحة والمعدات العسكرية المتقدمة، وهو ما يصب في اتجاه أن إيران لا تزال تؤكد موقع حزب الله كركيزة أساسية لمحور المقاومة الذي تقوده.

انعكاسات المصالحة

يمثل دعم إيران لحزب الله أساسًا راسخًا في العلاقة بينهم؛ ارتباطًا بكون حزب الله هو المشروع الإيراني الأهم في المنطقة كنموذج لتصدير الثورة وتأسيس كيانات من غير الدول تؤمن بأيدلوجية «ولاية الفقيه». وقد طور حزب الله محددات ارتباطه بإيران على مدار السنوات وفي المراحل الزمنية والوظيفية المختلفة بدءًا من مرحلة التأسيس، وهي كلها تصب في اتجاه أن حزب الله بقدر ما يملكه من قدرات ذاتية واستقلالية نسبية عن إيران فإنه يمارس دوره كوكيل لإيران في كل هذه المراحل.

واستطاع الحزب خلال ممارسته لهذا الدور أن يطور من الهدف الإيراني منه، ليتعدى كونه –من الناحية الجغرافية- وكيلًا لإيران داخل لبنان فقط ويصبح وكيلًا لإيران داخل لبنان وفي منطقة الشرق الأوسط بوجه عام، بل والاتجاه بالنفوذ والنموذج الإيراني إلى ما هو أبعد من منطقة الشرق الأوسط. ويتعدى كذلك كونه –من الناحية الوظيفية- وكيلًا لإيران فقط ليصبح ما يمكن وصفه بشريك لها أو فيلق من فيالق الحرس الثوري الإيراني مكمل لفيلق القدس في أدوار التحكم والسيطرة والتوجيه والتدريب لبقية وكلاء إيران في المنطقة.

ويعد الرصيد الاستراتيجي الأهم الذي يمثله حزب الله لإيران هو في الأدوار المتنامية والمتطورة التي يمارسها الحزب خارج القطر اللبناني، أهمها المرتبط ارتبطًا وثيقًا وطنيًا وجغرافيًا بلبنان وهو مقاومة إسرائيل، وهو الدور الذي يمارسه حزب الله على مستويات متعددة، وأهمها في الوقت الحالي ممارسة أدوار الدعم والتنسيق مع الفصائل الفلسطينية، بالإضافة إلى تخزين وتصنيع الأسلحة والصواريخ الخاصة بالمقاومة كقوة للردع ضد إسرائيل؛ إذ يمثل الردع بوجه عام دورًا محوريًا من الأدوار التي يمارسها حزب الله لصالح إيران.

وعلى الرغم من أن الاتفاق بين السعودية وإيران يرتب عددًا من النتائج والانعكاسات على مختلف ملفات المنطقة، فإنه ليس من المرجح أن يكون لبنان محلًا لأحد هذه الانعكاسات الواضحة؛ بالنظر إلى أن لبنان -من خلال حزب الله- جزء أساسي من المحور الإيراني، وأكد وزير الخارجية الإيراني حسين أمير عبد اللهيان خلال زيارته إلى بيروت أن «أمن لبنان جزء من أمن إيران والمنطقة». ولا يُتصور أن تتخلى إيران عن حضورها القوي في بيروت، خاصة وأن الملف اللبناني ليس في مقدمة اهتمامات السعودية وأهدافها من وراء الاتفاق مع إيران، وإنما يتمثل الملف اليمني هدفها الأساسي.

وفي الختام، تؤكد التحركات الإيرانية تجاه لبنان في مرحلة ما بعد التوقيع على اتفاق بكين بين الرياض وطهران أن الأخيرة لا تزال على موقفها بأن بيروت جزء أساسي من نطاقها الحيوي الاستراتيجي ولا يمكن التنازل عن حضورها فيها. ومن ثم لا يُتوقع تغيير كبير في السلوك الإيراني تجاه دعم حزب الله على المستويات كافة السياسية أو العسكرية أو الاقتصادية تأثرًا بالاتفاق مع السعودية، بل على العكس من المحتمل أن تزداد التحركات الإيرانية في هذا الإطار؛ بهدف ترتيب واقع ما بعد الاتفاق من جهة، وتعزيز استثمار ذلك في المواجهة مع إسرائيل والقوى الدولية من جهة أخرى.

هل يؤثر التقارب الإيراني السعودي على استراتيجية الحوثي في اليمن؟

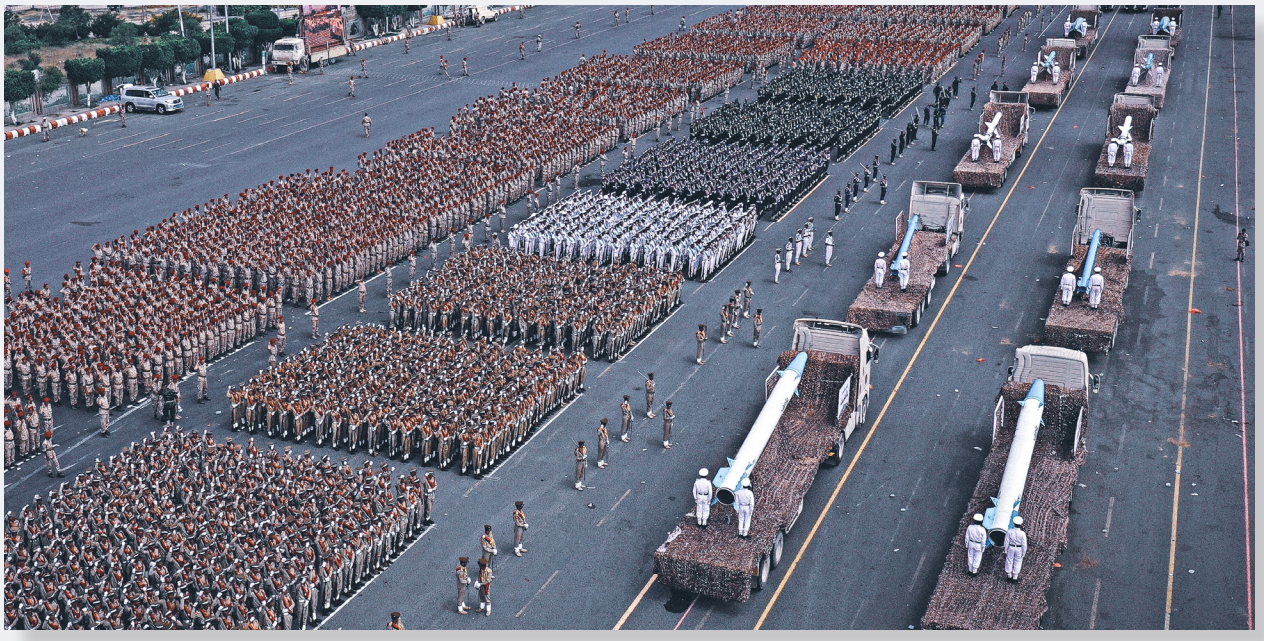

محمود قاسم - باحث بوحدة الإرهاب والصراعات المسلحة بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

يشهد إقليم الشرق الأوسط مجموعة من التفاعلات من شأنها أن تعيد تشكيل المنطقة بصورة تختلف كثيرًا عما كانت عليه خلال العقود الماضية، حيث اتجهت القوى الإقليمية لبحث سبل التهدئة وتحييد الخلافات بينهما ضمن سلسلة من المصالحات الواسعة، كأحدى الأدوات للتعاطي مع التحديات الدولية والإقليمية المتفاقمة. ورغم أن حالة التوافق الجارية قد تكون اضطرارية، كما أن أغلبها لا يزال قيد الاختبار، إلا أنها تحمل العديد من الإشارات الإيجابية التي يمكن من خلالها قياس انعكاساتها على عدد من الملفات والقضايا الإقليمية.

وكان التقارب العربي مع إيران أحد أبرز ملامح التحولات الجارية في المنطقة، ولعل الرعاية الصينية لجهود المصالحة وعملية التطبيع بين الرياض وطهران في مارس الماضي تُعد تحولًا استراتيجيًا يمكن أن تنعكس نتائجه على عدد من القضايا وفي مقدمتها الأزمة اليمنية، وذلك في ضوء التأثير والنفوذ الكبير للبلدين على الأطراف المنخرطة في الأزمة اليمنية.

الدعم الإيراني لجماعة الحوثي

كانت اليمن ولا تزال إحدى الساحات الهامة التي نجحت إيران من خلالها في تعزيز حضورها، وذلك من خلال دعمها اللا متناهي للحوثيين، حيث تمكنت عبر تقديم الدعم السياسي والعسكري لجماعة أنصار الله المعروفة بالحوثيين من حيازة وامتلاك أدوات صناعة القرار داخل الجماعة، بحيث أصبحت طهران العقل المدبر لمجمل حركة الحوثي وتفاعلاته في اليمن، ولعل إعلان إيران في أكتوبر 2020 تعيين الضابط الإيراني بفيلق القدس "حسن إيرلوا" قبل وفاته سفيرًا لدى الحوثيين، دليل على حدود الدعم الذي قدمته للحوثيين، حيث عُدت تلك الخطوة اعترافًا مباشرًا من قبل طهران بأن الحوثي هو الجهة الشرعية أو ممثل الدولة في اليمن.

من ناحية أخرى، تطورت القدرات العسكرية للحوثيين بفضل الدعم العسكري الإيراني، بحيث أصبحت الجماعة أشبة بالجيوش الصغيرة، استنادًا لقدراتهم العسكرية، حيث أفضى هذا الدعم لامتلاك الحوثيين للطائرات المسيرة، والصواريخ متعددة المديات، وغيرها من الأسلحة والمعدات العسكرية، فضلًا عن التطور النوعي الذي طرأ على جودة وكفاءة الحوثيين وأدواتهم العسكرية، بفضل التكنولوجيا والخبرة العسكرية التي سعت إيران والحرس الثوري إلى تزويد الحوثيين بها.

وفقًا لتلك المعطيات، باتت إيران المسيطر على القرار داخل الجماعة، بحيث أصبح أي تحرك للحوثيين سواء عبر التصعيد العسكري أو الانخراط في مسارات التهدئة وجهود التسوية مرهونًا بحسابات طهران ومصالحها.

هذه الاستراتيجية لا تنفصل عن مساعي إيران لبسط نفوذها الإقليمي عبر رعايتها لعدد من الوكلاء والأذرع في المنطقة، وهو الاتجاه الذي برز بصورة واضحة في دول الأزمات أو الصراعات المسلحة التي نسبت في أعقاب أحداث 2011، حيث ارتكزت فلسفة إيران على فكرة على تقديم دعم لأذرعها في المنطقة، بما يحقق لها جملة من الأهداف، من بينها: أن تصبح طهران طرفًا فاعلًا وحاضرًا في كافة التفاعلات الإقليمية، بجانب احتفاظها بأوراق ضغط تستطيع توظيفها أو المساومة بها في تفاعلات وتفاهماتها مع القوى الكبرى والأطراف الوازنة في المنطقة.

مدى تأثير الاتفاق السعودي الإيراني على العلاقات مع الحوثي:

بمجرد إعلان توجه الرياض وطهران لتطبيع العلاقات بوساطة صينية اتجهت كافة الأنظار لليمن باعتباره ساحة الاختبار الحقيقي لقياس التأثيرات المحتملة لهذا التقارب، انطلاقًا من فرضية فحواها أن تسوية الأزمة اليمنية تقتضي بالضرورة أن تدور في فلك التوافقات الإقليمية، وتحديدًا بين الرياض وطهران، نظرًا لقدرتهما على لعب دور فاعل في جهود التسوية، عبر إقناع الأطراف الرئيسية في الأزمة بالقبول بالجلوس على طاولة المفاوضات، وبحث سبل وجهود حلحلة الصراع.

ترتيبًا على ما سبق، يمكننا الوقوف على جملة من المحددات التي يمكن أن تُبرز حدود التأثير المتوقع لهذا التقارب على الأزمة اليمنية بشكل عام والحوثيين بشكل خاص، وذلك على النحو التالي:

1. **إيقاف الضربات العابرة للحدود:** كانت السعودية ومنشآتها الحيوية ضمن بنك الأهداف الثابت والدائم للنشاط العسكري الخارجي للحوثيين، حيث تشير التقديرات لتعرض السعودية خلال الفترة الممتدة من 2015 وحتى أبريل 2022 لأكثر من 1000 هجوم صاروخي، و350 هجمة بالطائرات المسيرة معظمها من قبل الحوثيين، الأمر الذي مثل تهديدًا كبيرًا للسعودية، وعليه يرجح أن تشمل خطة تطبيع العلاقات بين البلدين تعهدًا من قبل إيران بوقف الضربات والهجمات العسكرية على السعودية، ويعد هذا الشرط ضروريًا لاستكمال وصمود الاتفاق بين الطرفين.

2. **تعزيز النفوذ السياسي للحوثيين:** يدرك الحوثيون رغبة السعودية في فك ارتباطها العسكري باليمن، في إطار مساعيها لإنهاء انخراطها المكلف والذي يؤدي استمراره للتأثير على الرؤية والخطة التنموية الطموحة للمملكة العربية السعودية. في ذلك الإطار، قد يعمل الحوثيون خلال الفترات القادمة على توظيف رغبة الرياض في فك الارتباط العسكري باليمن في الحصول على شرعية سياسية واعتراف من قبل السعودية باعتبارها طرفًا سياسيًا وليست ميليشيا أو جماعة إرهابية، ولعل زيارة الوفد السعودي برئاسة السفير السعودي لدى اليمن للعاصمة صنعاء، لعقد مباحثات مع قادة الحوثيين في أبريل الماضي، كأول زيارة مباشرة بين الطرفين في اليمن منذ 2015، قد تصب في هذا الاتجاه.

من ناحية أخرى، يرجح أن يسعى الحوثي لترجمة نفوذه العسكري وسيطرته الميدانية على أغلب محافظات الشمال إلى نفوذ سياسي في حال الجلوس على طاولة المفاوضات، حيث سيتعامل الحوثي من زاوية امتلاكه اليد العليا، ومن ثم قد يتجه لفرض الشروط التي تتناسب مع تقديره لحجمه وتحقق طموحه ودوره في العملية السياسية المستقبلية، رغم أن هذه الصيغة قد تتعارض بصورة كبيرة مع النفوذ الميداني والسياسي المقسم بين عدد من الفاعلين في الداخل سواء الحكومة الشرعية أو المجلس الانتقالي الجنوبي.

3. **جني إيران مكاسب استراتيجية:** يفترض التقارب الإيراني السعودي تسوية الصراع اليمني على المدى البعيد وذلك بناء على صلابة الاتفاق وصموده، وهذه التسوية ستعزز الحضور الإيراني في اليمن بصورة مطلقة، إذ قد يصبح الحوثيون القوة السياسية الرئيسية هناك، ومن هنا تضمن طهران نفوذًا دائمًا ومؤثرًا في أية تفاعلات مستقبلية عبر ذراعها السياسي، على غرار نفوذها المتنامي في عدد من الدول العربية من خلال دعمها بعض التكتلات السياسية، مثلما هو الحال في لبنان عبر حزب الله أو الجماعات الموالية لها في العراق.

4. **محاولة الحوثي إثبات استقلاليته:** منذ الإعلان عن الوساطة الصينية، أرسل الحوثيون عددًا من الإشارات سواء الخطابية أو العملياتية بصورة توحي بوجود رغبة لدى الجماعة لإثبات قدر من الاستقلالية وعدم التبعية المطلقة لإيران،

وهو ما أشار إليه "عبد الوهاب المحباشي" عضو الجناح السياسي للحوثيين، في تصريحات تلفزيونية لقناة الميادين، حيث قال: "يجب أن تعلم السعودية أن علاقتنا بإيران ليست علاقة تبعية. إنها علاقة أخوية إسلامية، وأن حل قضية اليمن لا يمكن تحقيقه إلا من خلال المفاوضات بين صنعاء والرياض وليس طهران والرياض". علاوة على استمرار التصعيد العسكري في الجبهات الداخلية في اليمن، بجانب التهديدات الضمنية التي أطلقها نائب رئيس حكومة الإنقاذ الوطني الحوثية جلال الرويشان مطلع يونيو 2023، حيث أشار إلى أن صنعاء لديها القدرة على التحكم عسكريًا في الموانئ السعودية وتدفق رؤوس الأموال إليها.

"باتت إيران المسيطر على القرار داخل الجماعة، بحيث أصبح أي تحرك للحوثيين سواء عبر التصعيد العسكري أو الانخراط في مسارات التهدئة وجهود التسوية مرهونًا بحسابات طهران ومصالحها"

ويبدو أن الحوثي يستهدف من خلال تلك الاستراتيجية الإبقاء على مساحة للحركة والمناورة، خاصة إذا رأت الجماعة أن ما قد تجنيه من المفاوضات لا يتواءم مع تطلعاتها بشأن حضورها في المشهد اليمني. ومع ذلك يصعب تصور عدم انصياع الحوثيين أو خروجهم عن قبضة وسيطرة إيران، وقد يكون هذا التوجه جزءًا من تكتيكات إيران لضمان مزيد من المكاسب سواء في اليمن أو في ملفات أخرى.

5. **فرض المشروع الطائفي:** بشكل موازٍ وظف الحوثيون الهدنة في اليمن وحالة الجمود العسكري وتراجع ضربات التحالف لاستجماع قوتهم العسكرية بجانب فرض أجندتهم الأيديولوجية ومشروعهم الطائفي بصورة ملحوظة خلال الفترات الماضية، وهو ما بدا من خلال التوسع في المدارس الصيفية والدورات التي تعمل على نشر أفكار وأيديولوجيا الجماعة، خاصة بين الفئات الصغيرة والمراهقين، مما يعني خلق أجيال كاملة تنتمي فكريًا لمنهج الحوثي، وعليه سيصبح من الصعب تجاوز هذا المشروع أو تصفيته، مما قد يخلق بيئة مواتية لتقبل تلك الأفكار بل والإيمان بها، الأمر الذي من شأنه أن يؤثر على فكرة إقامة الدولة الوطنية التي تتجاوز فكرة الطائفية أو الولائية لمذهب أو أيديولوجيا معينة.

في الأخير، تشير المعادلة الميدانية والعسكرية وكذلك أي مسارات محتملة للتسوية سواء بفعل اقتناع الأطراف في اليمن بصعوبة الحسم العسكري وتفضيل خيار الدبلوماسية، أو بفعل الترتيبات المحتملة على خلفية التقارب الإيراني السعودي، إلى أن جماعة الحوثي ستصبح طرفًا فاعلًا في أي ترتيبات مستقبلية، الأمر الذي يعزز من مساحة الحركة الإيرانية في اليمن، وقد يجعلها متحكمًا في زمام الأمور، حيث تشير كافة التقديرات لصعوبة تخلي إيران عن أهدافها الاستراتيجية ونفوذها في اليمن حتى مع استمرار أو تعزيز علاقاتها مع الرياض، وسوف تكون التفاهمات في إطار إقناع الحوثي بالانخراط في التسوية بما لا يؤثر على حضوره ونفوذه المستقبلي، وبالتبعية حضور ونفوذ إيران في المعادلة الإقليمية.

مستقبل الحشد الشعبي
بعد الاتفاق الإيراني السعودي

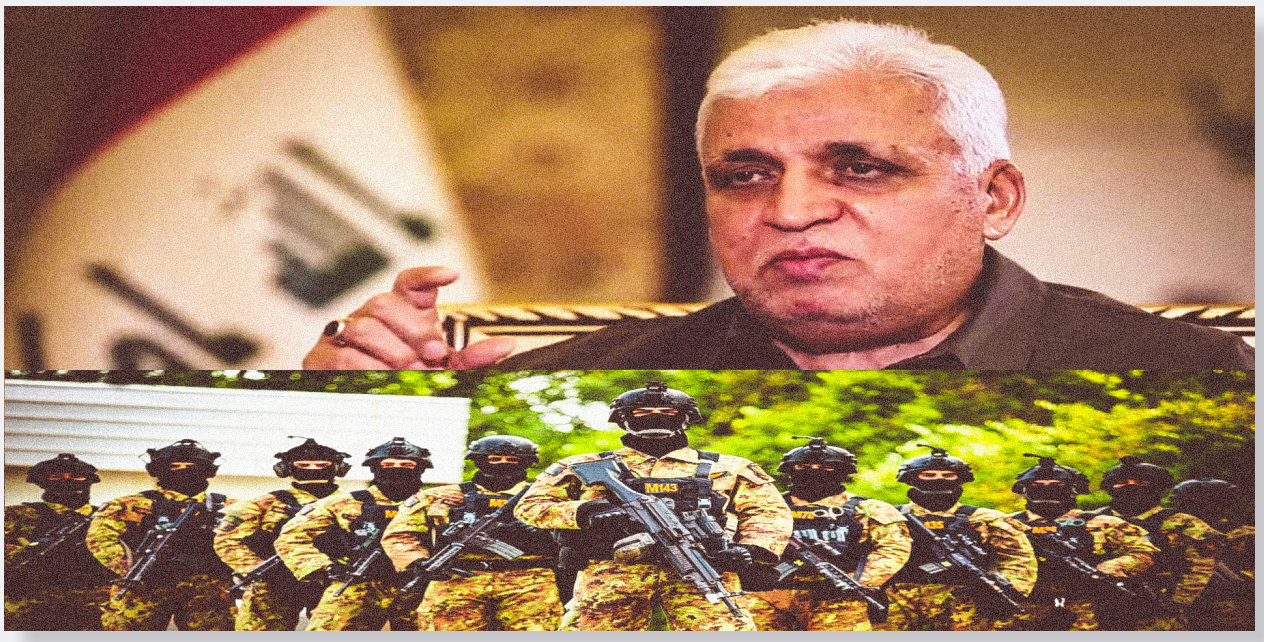

رحاب الزيادي - باحثة بوحدة الدراسات العربية والإقليمية بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

مَثل الاتفاق الإيراني السعودي الذي وقع في 10 مارس 2023 برعاية صينية تحولًا مهمًا على صعيد التفاعلات التي تجري بين القوى الإقليمية، مما دفع بعض التحليلات إلى اعتباره مؤشرًا رئيسيًا على حدود التغييرات التي قد تشهدها السياسة الإيرانية تجاه قضايا المنطقة خاصة في اليمن ولبنان وسوريا والعراق، وهي الدول التي تشهد امتدادًا للنفوذ الإيراني من خلال وكلائها، الأمر الذي أثار عدة تساؤلات حول مستقبل وكلاء إيران في المنطقة فيما بعد الاتفاق، وهل يقود الاتفاق إلى فك الارتباط بين إيران ووكلائها ومنهم الحشد الشعبي في العراق على سبيل المثال، وكيف تتعامل إيران مع الحشد الشعبي وغيره من الوكلاء هل تستمر في تقديم الدعم له؟

أولاً- نفوذ الحشد الشعبي:

تكونت الفصائل المكونة للحشد الشعبي بعد عام 2003، وعمل الحشد ككيان موحد وفق الفتوى التي أصدرها المرجع الشيعي الأعلى في العراق «علي السيستاني» في يونيو 2014، ثم في عام 2019 تم تنظيم فصائل الحشد في شكل ألوية بنحو 64 لواء موزعة على 8 محاور، ويتكون الحشد الشعبي من 67 فصيلًا مسلحًا، وتتعدد ولاءات تلك الفصائل فمنها ما يتبع المرشد الإيراني، ومنها ما يتبع مرجعية النجف العراقية، بينما يتبع البعض «مقتدى الصدر» زعيم التيار الصدري.

أ. تكوينه: يرأس الحشد الشعبي «فالح الفياض». ويقدر عدد المقاتلين من الجماعات الشيعية بـ 128 ألف، لكن يضم الحشد جماعات سنية ومسيحية وإيزيدية. وتشير بعض التقديرات إلى أن القوة القتالية للحشد تشمل 160 ألفًا، ونتيجة لتحقيقه نجاحًا على مستوى مواجهة داعش بما عزز من نفوذه في العراق وانخراطه في الساحة السياسية، حيث ارتبطت ميليشيا الحشد بأحزاب سياسية في البرلمان العراقي، كما تقنن أوضاعه واندمج جزء كبير منه في الجيش العراقي. وفي يوليو 2019 أصدر رئيس الوزراء العراقي «عادل عبد المهدي» مرسومًا يقضي بضرورة اندماج قوات الحشد الشعبي في الجيش العراقي.

وتم إصدار قانون رقم 40 لسنة 2016 ويتعلق بهيئة الحشد الشعبي باعتبارها تشكيلًا عسكريًا مستقلًا وجزءًا من القوات المسلحة العراقية، ويتألف من قيادة وهيئة أركان وصنوف وألوية مقاتلة، ويخضع هذا التشكيل للقوانين العسكرية العراقية، ويضم الحشد مجموعة من الميليشيات منها مجموعة موالية للمرشد الإيراني «آية الله علي خامنئي» ولها علاقات وثيقة مع الحرس الثوري الإيراني وفيلق القدس وهي (منظمة بدر، وعصائب أهل الحق، وكتائب حزب الله، وكتائب سيد الشهداء، وحركة حزب الله النجباء) ومجموعة موالية للمرجع الديني في العراق «علي السيستاني» ومنها (سرايا العتبة العباسية، وسرايات العتبة الحسينية، وسرايات العتبة العلوية، لواء على الأكبر) وأخرى موالية لزعيم التيار الصدري «مقتدى الصدر» وهي سرايا السلام. وفيما يلي توضيح لأبرز الميليشيات الموالية لإيران:

- **كتائب حزب الله:** تشكلت في عام 2007 وقام الحرس الثوري الإيراني بتدريبها وتسليحها، وانضمت في عام 2014 إلى قوات الحشد الشعبي، ونفذت كتائب حزب الله بدعم إيراني أكبر الهجمات ضد القوات الأمريكية وتصنفها الولايات المتحدة بأنها منظمة إرهابية.
- **عصائب أهل الحق:** وتأسست عام 2006 وقام بتدريبها وتسليحها وتمويلها الحرس الثوري الإيراني وحزب الله اللبناني وانضمت في عام 2014 للحشد لمواجهة داعش، لكنها حافظت على علاقات عملياتية مع طهران، وهي من أكبر الميليشيات في قوات الحشد ويرأسها «قيس الخزعلي» وصنفت منظمة إرهابية من قبل الولايات المتحدة في عام 2020.
- **حركة «حزب الله النجباء»:** تأسست عام 2013 وتلقت الدعم التقني واللوجستي من إيران وقام بتدريبها الحرس الثوري بهدف دعم النظام في سوريا، لكن اتسعت مهامها وانضمت إلى الحشد الشعبي لمحاربة داعش، ويرأسها «أكرم عباس الكعبي» وصنفت كمنظمة إرهابية من قبل الولايات المتحدة في عام 2019.

- **منظمة بدر أو فيلق بدر:** تتكون من 11 لواءً وتعد الجناح العسكري لائتلاف الفتح، وتشكلت عام 1982 وقام بتدريبها وتمويلها وتقديم السلاح لها الحرس الثوري الإيراني، وهي من أقدم ميليشيات إيران في العراق، وانضمت إلى الحشد الشعبي في عام 2014 عند محاربة داعش.
- **كتائب صياد الشهداء أو لواء أسياد الشهداء:** تأسست في عام 2013 بتمويل ودعم من الحرس الثوري بهدف دعم النظام في سوريا لكنها انضمت في 2014 للحشد الشعبي في العراق لمحاربة داعش، وصنفت الولايات المتحدة الشريك المؤسس لها «أبو مصطفى الشيباني» إرهابيًا لارتكابه هجمات ضد قوات التحالف الأمريكية.
- **كتائب السلام أو سرايا السلام:** تتكون من ثلاثة ألوية ونحو 100 ألف مقاتل وهي ثاني أكبر مكون في قوات الحشد الشعبي وتتبع مقتدى الصدر، ولها نفوذ كبير في البصرة وأجزاء أخرى من جنوب العراق.

ب. نفوذه السياسي: يرتبط الحشد الشعبي بالأحزاب السياسية العراقية وفي انتخابات عام 2018 حصل على المرتبة الثانية مما عزز من مكانته كلاعب سياسي، لكن بعد اغتيال أبو مهدي المهندس في يناير 2020، حدثت بعض الانقسامات، وتحالف كل من (فيلق بدر وعصائب أهل الحق) مع نوري المالكي رئيس الوزراء العراقي الأسبق وتعززت مكانة الحشد خلال فترة ولايته، وفي انتخابات 2021 تراجعت القوى السياسية التابعة للحشد في الانتخابات وحصل تحالف الفتح على 17 مقعدًا متراجعًا عن 48 التي حصل عليها في عام 2018، بينما حاز التيار الصدري على 73 مقعدًا، لكن بعد صراع سياسي وكاد أن يتحول إلى صراع مسلح انسحب «مقتدى الصدر» من العملية السياسية، مما مهد الطريق أمام تحالف قوى الإطار التنسيقي وضم (ائتلاف دولة القانون بزعامة نوري المالكي 38 مقعدًا، تحالف الفتح بزعامة هادى العامري وعصائب أهل الحق بقيادة قيس الخزعلي 29 مقعدًا، وتحالف قوى الدولة الوطنية بقيادة عمار الحكيم 11 مقعدًا بالشراكة مع حيدر العبادي رئيس تحالف النصر، وتحالف العقد الوطني برئاسة فالح الفياض 8 مقاعد والاتحاد الوطني الكردستاني وحركة بابل بقيادة ريان الكلداني القيادي المسيحي في وحدات الحشد الشعبي وبعض السنة والمستقلين) ثم قاد ذلك التحالف إلى تشكيل «ائتلاف إدارة الدولة» الذي شكل الحكومة العراقية وتم اختيار «محمد شياع السوداني» رئيسًا للوزراء.

وتجدر الإشارة إلى رفض قوى الإطار التنسيقي للدعوات التي طالبت بحل الحشد الشعبي خاصة أن تخليهم عن الحشد يعني تخليهم عن وجودهم ونفوذهم السياسي والعسكري في العراق، كما أن معظم القيادات التي ترأس ميليشيات مكونة للحشد الشعبي تتمتع بعلاقات قوية مع إيران منها مثل قيس الخزعلي وفالح الفياض.

من ناحية ثانية، عملت ميليشيا الحشد الشعبي على بناء اقتصاد موازٍ في المؤسسات الحكومية وخارجها في تكرار لتجربة الحرس الثوري الإيراني الذي سيطر على ثلث الاقتصاد الإيراني. ويتمتع الحشد الشعبي بدعم قوى الإطار التنسيقي، مما باءت محاولات فرض سيادة الدولة العراقية على الحشد الشعبي بالفشل نتيجة عرقلة القوى الشيعية لأي قرارات تهدد مصالحها، وأصبحت ميليشيا

الحشد الشعبي تتمتع بشبكة من المصالح داخل العراق على الصعيد الاقتصادي. وتشير التقديرات إلى موافقة السوداني في نوفمبر 2022 على إنشاء شركة تجارية تابعة لقوات الحشد الشعبي تسمى «المهندس» بميزانية لا تقل عن 67 مليون دولار. واستولى الحشد الشعبي على الاقتصادات الرسمية وغير الرسمية من عقود البناء عقب الدمار الذي خلفته الحرب على داعش وقطاع الخدمات وتجارة الخردة المعدنية، بالإضافة إلى التهريب الجمركي وتهريب النفط والمخدرات، وتمثل عائدات الجمارك مصدر دخل هامًا لميليشيا الحشد، كما يحتكر الحشد الأسواق الاقتصادية وفرص العمل بما يمثل رأس ماله السياسي. وتقدر الميزانية الرسمية السنوية للحشد ضمن موازنة قوات الأمن العراقية بنحو ملياري دولار.

ثانيًا-مسار العلاقة بين إيران والحشد الشعبي:

تمثل ميليشيا الحشد الشعبي إحدى أدوات إيران في الساحة العراقية بما يعزز من نفوذها، وضمانة لها بحيث لا تشكل الفواعل الإقليمية والدولية خصمًا لنفوذها في العراق، وفي سياق الصراع بين إيران والولايات المتحدة، تعمل إيران على توظيف ميليشيا الحشد الشعبي ضد واشنطن، لذا مثل العراق على مدار العقود الماضية ساحة لهذا الصراع. إذ ردت إيران على عملية اغتيال قائد فيلق القدس السابق «قاسم سليماني» عبر توجيه ضربات صاروخية لقاعدتين في العراق تضمان قوات أمريكية، نظرًا لاستهداف الولايات المتحدة لكل من المهندس وسليماني في غارة أمريكية بطائرة مسيرة في يناير 2020، إذ كان المهندس وسيطًا بين النخب السياسية العراقية وعنصرًا أساسيًا في شبكات إيران الإقليمية للجماعات المسلحة، ولعب «أبو مهدي المهندس» دورًا في تعزيز نفوذ إيران على النظام السياسي العراقي.

وترتبط أكثر من عشرة أحزاب سياسية عراقية بإيران، إذ تمول الأخيرة وتدرب الجماعات المسلحة المتحالفة مع هذه الأحزاب من قبل الحرس الثوري الإيراني، وقامت هذه الجماعات بدور في الدفاع عن النفوذ الإيراني في العراق سواء ضد احتجاجات أكتوبر 2019 أو ضد النفوذ الأجنبي سواء الأمريكي أو التركي في العراق، وشنت هجمات متكررة على القوات الأمريكية والتركية الموجودة في العراق.

ويطلق على الحشد تسميات أخرى مثل «الحشد الولائي» أو الفصائل الولائية نظرًا لولائها لإيران. ويمثل الحشد مكونًا ضمن الاستراتيجية الأمنية والدفاعية الإيرانية، إذ يتم توظيفه في مواجهات وحروب بالوكالة دون أن تتورط إيران بشكل مباشر. وقد ساعدت إيران الميليشيات في العراق على بناء قدراتها في إنتاج الصواريخ. وبحسب بعض التقارير هناك مصانع تستخدم لتطوير الصواريخ في مواقع عراقية مثل جرف الصخر شمال كربلاء والزعفرانية شرق بغداد. وزود الحرس الثوري الإيراني- QF بعض الميليشيات العراقية بصواريخ باليستية قصيرة المدى، وصواريخ موجهة مضادة للدبابات (ATGMs)، ودبابات، وناقلات جند مدرعة، ومدفعية، ومركبات جوية بدون طيار، وأنظمة الدفاع الجوي المحمولة.

ارتباطاً بهذا السياق، ونظرًا لطبيعة العلاقة الاستراتيجية بين إيران والحشد الشعبي، لن يمثل الاتفاق بين السعودية وإيران الموقع في 10 مارس 2023 تأثيرًا على مستقبل العلاقة بين الحشد الشعبي وإيران، وقد يمثل هذا الاتفاق واتجاهات التطبيع العربي مع إيران مؤشرًا على حدود التغيير

التي يمكن أن تشهدها السياسة الخارجية الإيرانية إزاء الأزمات في المنطقة ومنها العراق، وقد يقود الاتفاق إلى تغيير في سياسة إيران في العراق من حيث تهدئة التوترات لكن يظل الحشد الشعبي إحدى الأدوات التي تضغط بها على أي من الأطراف حتى لا تتأثر مصالحها ونفوذها بداخل العراق، لذا تظل إيران تحتفظ بورقة الميليشيات الموالية لها في المنطقة وبدعمها كإحدى الأدوات لمواجهة التأثيرات الخارجية وترفض إيران أي محاولات لمحاصرته، وتتمسك بهذه الفصائل نظرًا لما تشكله من دور في تعزيز قوتها الإقليمية خاصة أن هذه الميليشيات تتمتع بخبرة قتالية وقدرات عسكرية قوية ووجود جغرافي واسع النطاق.

والشاهد في ذلك كلمات المرشد الإيراني «علي خامنئي» في لقائه مع سفراء ودبلوماسيي إيران في 19 مايو 2023، والتي عبرت عن عدم تخلي إيران عن دعمها لأذرعها ووكلائها في المنطقة بحديثه عن تقوية المجموعات المتحالفة والمؤيدة لإيران هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى تعكس كلماته ملامح السياسة الخارجية الإيرانية عامة خلال الفترة القادمة والتي شملت ست نقاط رئيسية وهي: القدرة على التبيين المقنع لمنطق مقاربات البلاد للقضايا المختلفة، والحضور الفعال والموَجّه في مختلف الظواهر والأحداث والتوجهات السياسية - الاقتصادية في العالم، وإزالة أو الحد من السياسات والقرارات التي تهدد إيران، وإضعاف المراكز الخطرة، وتقوية الحكومات والمجموعات المتحالفة والمؤيدة لإيران وتوسيع العمق الاستراتيجي للبلاد، والقدرة على تشخيص الطبقات المخفية في القرارات والإجراءات الإقليمية والعالمية.

ختامًا، من غير المرجح أن تتغير سياسة إيران في دعم وكلائها في العراق أو المنطقة، خاصة أن هناك تهديدات لنفوذها بشكل مستمر، سواء التهديد الأمريكي أو الإسرائيلي أو التركي، بما يعني أن طهران ستستمر في تطوير قدرات وكلائها. وقد يقود الاتفاق الإيراني السعودي إلى تهدئة التوترات، لكن تظل سياسة الردع والاحتواء عنصرًا أساسيًا في الفكر الإيراني. وبحسب ما ورد في الاتفاق فإن هناك تأكيدات متبادلة بأن كلا الطرفين يتعهدان بالالتزام بعدم تخريب مصالح الطرف الآخر في مجموعة من القضايا وفي المجالات السياسية والاستخباراتية والأمنية والإعلامية، وبالتالي لن يؤدي الاتفاق إلى فك الارتباط بين إيران والحشد الشعبي.

معضلة التمدد:
رهانات ومعوقات دول مجلس التعاون الخليجي بشأن الانفتاح على إيران

د. محمد عز العرب - رئيس وحدة الدراسات العربية والإقليمية بمركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية

ثمة استدارة في السياسات الخارجية لعدد من دول الخليج خاصة من قبل الرياض وأبو ظبي، لتحقيق عدة رهانات أو أهداف من وراء الانفتاح على إيران. في الفترة الأخيرة، تتمثل في الرغبة في الخروج من مستنقع حرب اليمن ووقف استهداف المصالح الخليجية والتدخل في شأنها الداخلي ومنع تهديدات الميلشيات الموالية لإيران ووقف توظيف ورقة الأقليات الشيعية

مع العمل على إدماج إيران في منظومة أمنية مشتركة ووقف تهريب المخدرات، مع حل الخلافات الحدودية والتفاهم بشأن البرنامج النووي والصاروخي الإيراني، وقد ساعد في ذلك عوامل عدة من بينها تراجع الحماية الغربية لمنطقة الخليج وعدم فاعلية العقوبات الغربية المفروضة على إيران وقدرة إيران على النفاذ إلى عمق الأهداف والإضرار بالمصالح الخليجية.

أولاً: رهانات دول الخليج بشأن الانفتاح على إيران

توجد عدة أهداف أو رهانات حاكمة للتوجه الانفتاحي لدول مجلس التعاون الخليجي والعمل على إنهاء حالة المقاطعة والبرود في العلاقات مع إيران، تتمثل في التالي:

1. الرغبة في الخروج من مستنقع حرب اليمن

أدركت دول مجلس التعاون الخليجي، وتحديدًا السعودية والإمارات، خطورة حرب اليمن، بعد أكثر من 8 سنوات من الحرب، فمنذ إطلاق السعودية في مارس 2015 لعملية "عاصفة الحزم" وقيادة التحالف العربي لدعم الشرعية في اليمن، لم يتم حصد مكاسب سياسية، فالحوثيون بدعم من إيران كما هم في الشمال المجاور للمملكة وأحكموا سيطرتهم عليه والجنوب اقترب من الانفصال الفعلي، ما يعني وجود دولة اليمن الشمالي الخاضعة للحوثي وأخرى جنوبية مفككة، كذلك لم تجبر الحوثيين على تقديم تنازلات سياسية، وبالتالي أدركت السعودية ثم الإمارات أن مستنقع الحرب اليمن لن ينتهي بدون التفاهم مع إيران لوقف دعم الحوثيين عسكريًا وسياسيًا واستخباراتيًا، فالتفاهم معها قد يجمد الحرب ويوقف خسائر دول الخليج وتحييد شمال اليمن وإن كان بشكل مؤقت.

2. وقف استهداف المصالح الخليجية والتدخل في شأنها الداخلي

نجحت إيران في استهداف العمق الخليجي بشكل مباشر خاصة منذ عام 2011 من خلال دعم الاضطرابات في البحرين بجانب دعم جماعات مسلحة وتدريبها وكذلك دعم الاضطرابات التي وقعت في المنطقة الشرقية بالسعودية لسنوات سببت ضغطًا سياسيًا وأمنيًا للمملكة. ولم يقف الأمر عند هذا الحد بل نجحت طهران من خلال جماعة الحوثي في استهداف العمق السعودي والإماراتي بصواريخ باليستية وطائرات مسيرة هذا بخلاف استهداف السفن التجارية والحربية الخليجية وتهديد تجارة النفط في الخليج والبحر الأحمر عبر الحوثيين، ولم تحظَ دول الخليج بدعم غربي قوي لوقف هذه الهجمات سواء فنيًا وعسكريًا أو ممارسة ضغط سياسي على إيران لوقف هذه الهجمات عبر الحوثيين.

3. منع وتحييد تهديدات الميليشيات الموالية لإيران

نجحت طهران عبر حروب الوكالة في الضغط أمنيًا وعسكريًا وسياسيًا على دول الخليج مثل جماعة الحوثي في اليمن وحزب الله في لبنان والميليشيات في سوريا والعراق بخلاف دعم جماعات مسلحة وإرهابية في البحرين وإيوائها على أراضيها، فلم تنجح ضغوط الخليج على لبنان في وقف تهديدات حزب الله بل ساء الوضع أكثر لصالحه ومن خلفه طهران، وكذلك الحوثيين فشل الحسم العسكري معهم، لكن البحرين حتى الآن تم تحييد خطر الجماعات المسلحة من قبل إيران وشل قدرتها على تنفيذ هجمات بالداخل ومع هذا ما زالت خطورتها قائمة فعناصرهم موجودة في إيران وتتلقى الدعم والتدريب ويمكن استخدامهم مستقبلا فهي بمثابة عناصر خامدة، هذا بجانب استمرار

قوة الحوثيين وحزب الله بخلاف الميلشيات في العراق وسوريا.

4. منع استغلال إيران لورقة الأقليات الشيعية

توجد أقليات شيعية مؤثرة في دول الخليج مثل الوجود الشيعي في شرق السعودية، وفي الكويت، بل يمثلون أغلبية في البحرين، وهذا العامل يعرض دول الخليج لتهديدات أمنية وضغط سياسي من قبل طهران بسبب محاولة استقطاب الشيعة الخليجين نحوها وتقديم نفسها باعتبارها حامية لهم كما حدث في البحرين عام 2011، والأحداث التي رافقتها في شرق السعودية، بل كان سبب قطع العلاقات السعودية الإيرانية عام 2016 إعدام الرياض لمواطنين وقيادات شيعية على رأسهم القيادي نمر النمر.

حتى إنه بعد الاتفاق الإيراني السعودي في مارس 2023، كان في الرياض تنفيذ أحكام الإعدام بحق مواطنين شيعة من المنطقة الشرقية محكوم عليهم في تظاهرات وأحداث سياسية منذ سنوات، ولم تعلق طهران على الأمر كما كان من قبل، مما يعني أخذ السعودية ودول الخليج تأثير إيران في التعامل مع قضايا الشيعة.

5. إدماج إيران في منظومة أمنية مشتركة

لا تمانع دول الخليج في إدماج إيران في منظومة أمنية مشتركة محدودة متعلقة بأمن مياه الخليج العربي ووقف توظيف ورقة الجماعات المسلحة وتهريب المخدرات، وليس إقامة تحالف أمني عسكري، فوجود تعاون كهذا قد يطمئن إيران نحو دول الخليج ويدفعها للتعاون معهم، وكذلك الخليج سيستفيد من هذا الأمر لأن قدراته الفردية والجماعية لم تساعده في وقف هذه التهديدات، ففي تصريحات لقائد القوات البحرية الإيرانية، شهرام إيراني، يوم 2 يونيو 2023، تحدث عن تشكيل تحالف مشترك قريبًا مع السعودية والإمارات وقطر والبحرين والعراق بجانب سلطنة عمان والهند وباكستان، ولم تحدد دول الخليج موقفها من هذه الدعوة إلا أنها تحدثت عن التنسيق الأمني مع إيران خاصة بعد تطبيع العلاقات السعودية الإيرانية في مارس 2023.

6. حل الخلافات الحدودية وأزمة المناطق المحتلة سلميًا

توجد خلافات حدودية بين إيران ومعظم دول الخليج بحكم الجوار الجغرافي المباشر، وتريد دول الخليج حلها سلميًا والتوصل لنقاط تفاهم مشتركة لأنها غير قادرة على حسمها أو فرض أمر واقع عليها مثل الجزر الإماراتية الثلاث المحتلة (طنب الكبرى، وطنب الصغرى، وأبو موسى)، كذلك هناك خلافات حدودية في مناطق نفطية وغازية واعدة تعوق الاستثمار فيها مثل الخلافات مع قطر بشأن حقل غاز الشمال، كذلك الخلاف مع الكويت بشأن مناطق بحرية استراتيجية، مثل حقل الدرة المشترك بين الكويت والسعودية، حيث تقول إيران إن لها حصة فيه، وفي 13 مارس 2023 عقدت اللجنة القانونية المشتركة بين الكويت وإيران أعمالها في طهران، لكنها فشلت في التوصل لاتفاق بشأن الخلافات الحدودية بينهما.

7. وقف تهريب المواد المخدرة عبر حلفائها لدول الخليج

تواجه دول مجلس التعاون عملية إغراق واسعة ومنظمة بالمواد المخدرة القادمة من إيران أو عبر وكلائها خاصة حزب الله في لبنان وكذلك سوريا والعراق ومياه الخليج، ورغم الكميات الضخمة التي يتم ضبطها إلا أن المواد المخدرة تتسرب بقوة لدول الخليج مما يمثل

تهديدًا أمنيًا واجتماعيًا لدول الخليج واستهداف الشباب بشكل خاص، وبالتالي فالتهدئة مع إيران ستحد من هذه التجارة بشكل كبير لأنها من دعمتها لأسباب سياسية وأمنية لإرهاق دول المجلس بجانب تحقيق وكلائها مكاسب مالية ضخمة لتمويل عملياتهم ودعم قوتهم وسيطرتهم في الدول الموجودين فيها.

8. تحجيم النفوذ الإيراني في دول الإقليم

نجحت إيران في تعزيز وجودها بدول المنطقة العربية التي تتقاطع مع مصالح الخليج ليس فقط سياسيًا ولكن أمنيًا وعسكريًا، كما في اليمن وسوريا والعراق ولبنان، وقد أضر ذلك بمشروعات الخليج ومصالحه في هذه الدول بل واستخدامها في تهديد دول الخليج ذاتها، ومن شأن التهدئة مع إيران وتطبيع العلاقات أن يحيد هذه الدول ويمنح دول الخليج فرصة لإيجاد قدر من التوازن وتعزيز وجودها مثل إيران مما يحد مستقبلًا من توظيفها ضدها إن لم يكن تحجيم الوجود الإيراني بها، مثل المصالحة الخليجية مع سوريا، والانفتاح على العراق والسعي لإعادة إدماجه واحتوائه عبر مشروعات اقتصادية استراتيجية مهمة مثل ربط العراق بسكك حديدية مع الخليج والتعاون في مجال النفط والغاز ومكافحة الإرهاب.

9. التفاهم بشأن البرنامج النووي والصاروخي

أدركت دول مجلس التعاون الخليجي خطورة البرنامج النووي والصاروخي لإيران خاصة بعد توقيع القوى الكبرى عام 2105 اتفاقًا معها بشأن البرنامج النووي مما مثل اعترافًا بقدراتها النووية، ورغم خروج الولايات المتحدة من الاتفاق عام 2018، إلا أنه قوى موقفها ومنحها شرعية مهمة، ومع تعثر المفاوضات الحالية بين واشنطن وطهران والعودة للاتفاق بشروط جديدة بدأت دول الخليج تتواصل مع طهران بشأن هذا الملف مباشرة بعد أن كان ذلك بشكل غير مباشر أو دعم فرض عقوبات عليها.

وخلال زيارة وزير الخارجية السعودي فيصل بن فرحان إلى طهران يوم 17 يونيو 2023، بحث أهمية التعاون الأمني بين البلدين وأكد لإيران ضرورة أن تكون المنطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل، وضرورة التعاون المشترك لصالح أمن واستقرار المنطقة، وفي هذا سعي للتفاهم المباشر بشأن البرنامج النووي وكذلك الصاروخي، بعد فشل الضغوط الدولية في وقف طهران.

وبجانب هذا ما زالت تعمل دول الخليج على القيام بدور الوساطة عبر قطر وعمان وحتى الإمارات في الوساطة بين طهران والقوى الكبرى للعودة للاتفاق النووي، لأن هذا أفضل من تركها بدون اتفاق يحجم قدراتها لأن دول الخليج ستكون عاجزة عن فرض شروطها على طهران سواء بشكل فردي أو جماعي، وفي 21 يونيو 2023 بحث نائب الأمين العام للاتحاد الأوروبي، إنريكي مورا، محادثات مع كبير المفاوضين النوويين الإيرانيين علي باقري في الدوحة، حول الاتفاق النووي وقضايا أخرى، وذلك بالتزامن مع زيارة وزير الخارجية الإيراني حسين أمير عبد اللهيان إلى الدوحة للتباحث مع المسئولين القطريين حول "سبل المضي قدمًا" فيما يتعلق بتبادل الأسرى، والإفراج عن الأموال الإيرانية المجمدة.

وقبل ذلك بأيام وتحديدًا يوم 12 يونيو 2023 استضافت الإمارات لقاء ضم ممثلين عن إيران فرنسا وبريطانيا وألمانيا، لبحث ملفات استراتيجية من بينها برنامج طهران النووي، وبجانب هذا أكدت طهران في اليوم ذاته الانخراط في محادثات غير مباشرة مع الولايات المتحدة بوساطة عمانية.

10. منع استغلال منطقة الخليج في الصراع الدولي الدائر

رغم العلاقات الاستراتيجية بين دول مجلس التعاون الخليجي والغرب وخاصة واشنطن، إلا أنهم حرصوا على اتباع سياسة الحياد تجاه الحرب الأوكرانية ورفض استخدامهم كورقة ضغط أو الاصطفاف إلى جانبهم في هذه الحرب، وتريد دول الخليج الحفاظ على هذا التوجه ومنع استغلالهم بسبب تهديدات إيران، فانخراطهم في حرب دولية مفتوحة ستكون له تداعيات سياسية واقتصادية فادحة على المنطقة، وبالتالي الأفضل تهدئة جبهة الخليج لمنع الزج بها في الصراع الدائر بين القوى الكبرى.

ثانيًا: تحديات الانفتاح الخليجي على إيران

تواجه دول الخليج تحديات متعددة تؤثر على موقفها وسياستها نحو إيران تتمثل في:

1. وجود عناصر من الأقليات الشيعية موالية لإيران

توجد أقليات شيعية مؤثرة في دول الخليج مثل الوجود الشيعي في شرق السعودية، وفي الكويت، بل يمثلون أغلبية في البحرين، بخلاف وجود تقارب في المذهب الشيعي بين عُمان وإيران، وهذا العامل يعرض دول الخليج لتهديدات أمنية وضغط سياسي من قبل طهران بسبب محاولة استقطاب الشيعة الخليجيين نحوها وتقديم نفسها باعتبارها حامية لهم كما حدث خلال أحداث البحرين في 2011، ثم الأحداث التي رافقتها في السعودية شرقي المملكة، بل كان سبب قطع العلاقات السعودية الإيرانية عام 2016 إعدام الرياض لمواطنين وقيادات شيعية على رأسهم القيادي نمر باقر النمر.

واستمرار عدم وجود سياسة احتواء ودمج ناجحة لهذا العنصر في الدول الخليجية سيجعلهم ورقة ضغط بيد طهران.

2. الحدود الممتدة والتدخلات الإقليمية الإيرانية

تمتلك دول الخليج العربي حدودًا واسعة سواء برية أو بحرية خاصة مع إيران التي تمثل تهديدًا مباشرًا لدول المجلس بجانب وجود علاقات وتأثير لها في دول الجوار الخليجي مثل اليمن والعراق، وقد استغلت طهران هذا بقوة من خلال جماعة الحوثي في اليمن والحكومات والجماعات المسلحة الموالية لها في العراق، سواء عبر تنفيذ عمليات برية أو بحرية من خلال استهداف السفن الحربية والتجارية في البحر الأحمر ومضيق باب المندب، بل واستهداف العمق السعودي والإماراتي كما فعلت جماعة الحوثي باستخدام صواريخ باليستية بدعم من طهران، لهذا تضطر دول الخليج إلى التهدئة بسبب هذا العامل الجغرافي المؤثر.

3. الاعتماد على الحماية الأجنبية بشكل كبير

ما زالت دول مجلس التعاون الخليجي تعتمد على الحماية الأمنية والعسكرية الغربية وخاصة الولايات المتحدة بشكل كبير من خلال اتفاقيات التعاون العسكرية والقواعد العسكرية الموجودة مثل قطر والكويت والبحرين، وقد مثل هذا الأمر عاملًا استغلته طهران في تطوير قدراتها العسكرية وعداء دول الخليج بحجة أن الوجود الأمريكي على أراضيهم يستهدفها بالأساس وقد نجحت في كسب علاقات قوى كبرى مثل الصين وروسيا لدعمها عسكريًا واقتصاديًا لتهديد الوجود الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط وخاصة منطقة الخليج.

ويمثل استمرار دول الخليج في الاعتماد على الحماية الأمريكية عامل ضغط وابتزازًا سياسيًا مستمرًا من قبل واشنطن وشركائها. ورغم اتجاه دول الخليج نحو تنويع شبكة التحالفات الدولية وتطوير القدرات العسكرية المحلية سواء على المستوى البشري أو الفني، إلا أنها ما زالت غير قادرة على الاعتماد على ذاتها، وبالتالي هذه العلاقة ستؤثر على مدى التقارب او العداء الخليجي نحو إيران خاصة مع موقفها الأخير في الحرب الأوكرانية ودعمها روسيا بشكل مباشر ضد الغرب.

4. تصاعد الدور الصيني في منطقة الشرق الأوسط

بدأ الدور الصيني يتصاعد في منطقة الشرق الأوسط وزاد حضوره في منطقة الخليج العربي وإن كان اقتصاديًا من خلال مشروع طريق الحرير بجانب سعيها لخلق علاقات اقتصادية قوية مع دول الخليج سواء في مشروعات الطاقة أو التصنيع المشترك، والسعي لخلق تفاهمات سياسية مع دول الخليج وقد تكلل ذلك بزيارة الرئيس الصيني للسعودية في ديسمبر 2022 وعقد ثلاث قمم هي: القمة الصينية – السعودية، والقمة الصينية الخليجية الأولى، والقمة العربية الصينية الأولى؛ حيث تسعى بكين لتعزيز حضورها في المنطقة ومحاولة لعب دور الوساطة والتفاهم لحماية مصالحها الاقتصادية وخلق شبكة علاقات قوية تمكنها من مواجهة الضغوط الغربية بقيادة واشنطن على مصالحها في المنطقة.

بالتالي قد تستجيب دول الخليج لعروض بل وضغوط صينية مستقبلاً للتفاهم والانفتاح على طهران على الأقل ضمان سلام بارد وعدم وجود تهديدات مباشرة أو غير مباشرة تضر بالاستثمارات والخطط الصينية حاليًا في المنطقة.

5. استمرار تطوير إيران منظومتها العسكرية وعدم حسم ملف البرنامج النووي

تواصل إيران تطوير ترسانتها العسكرية خاصة الصواريخ الباليستية وإطلاق الأقمار الصناعية العسكرية، بجانب استمرار العمل في البرنامج النووي وعدم التوصل لاتفاق حتى الآن مع القوى الكبرى بشأنه وهو ما يمثل تهديدًا استراتيجيًا لدول الخليج، فقد كان حسم هذا الأمر أبرز مطالب دول الخليج لتطبيع العلاقات مع طهران، لكن عدم حسم ملف البرنامج النووي بجانب استمرار إيران تطوير منظومة الصواريخ الباليستية سيمثل تهديدًا لدول الخليج وهو ما سيحد من تطبيع وتطوير العلاقات مستقبلًا وإمكانية التأثير على توتر العلاقات مجددًا.

ولأن إيران تريد اتجاه تهدئة مخاوف الخليج بشأن برنامجها النووي لتدعم التهدئة وإعادة ترتيب أوراقها أيضًا ومواجهة الأزمات الاقتصادية والسياسية التي تهددها، قال المرشد الأعلى علي خامنئي يوم 11 يونيو 2023 خلال تفقده معرض "منجزات الصناعة النووية" في إيران، إن بلاده لا تسعى إلى حيازة سلاح نووي، وذلك رغم صدور بيان مشترك عن فرنسا وألمانيا وبريطانيا يوم 7 يونيو 2023 أكد مواصلة طهران تركيب أجهزة طرد مركزي متقدمة لتخصيب اليورانيوم، وأن مخزونها من اليورانيوم المخصب أكثر من 21 ضعف الحد المسموح به، كما أعلن خامنئي صراحة أن طهران ليسن لديها مشكلة في توقيع اتفاق مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، بشرط "عدم المس" بالبنية التحتية للصناعة النووية الإيرانية، وهذا يعني استمرار البرنامج النووي بضوابط غير معروفة أو القدرة على تحجيمه مستقبلًا.

تصورات القوى الإقليمية للتقارب العربي-الإيراني..
إسرائيل وتركيا نموذجين

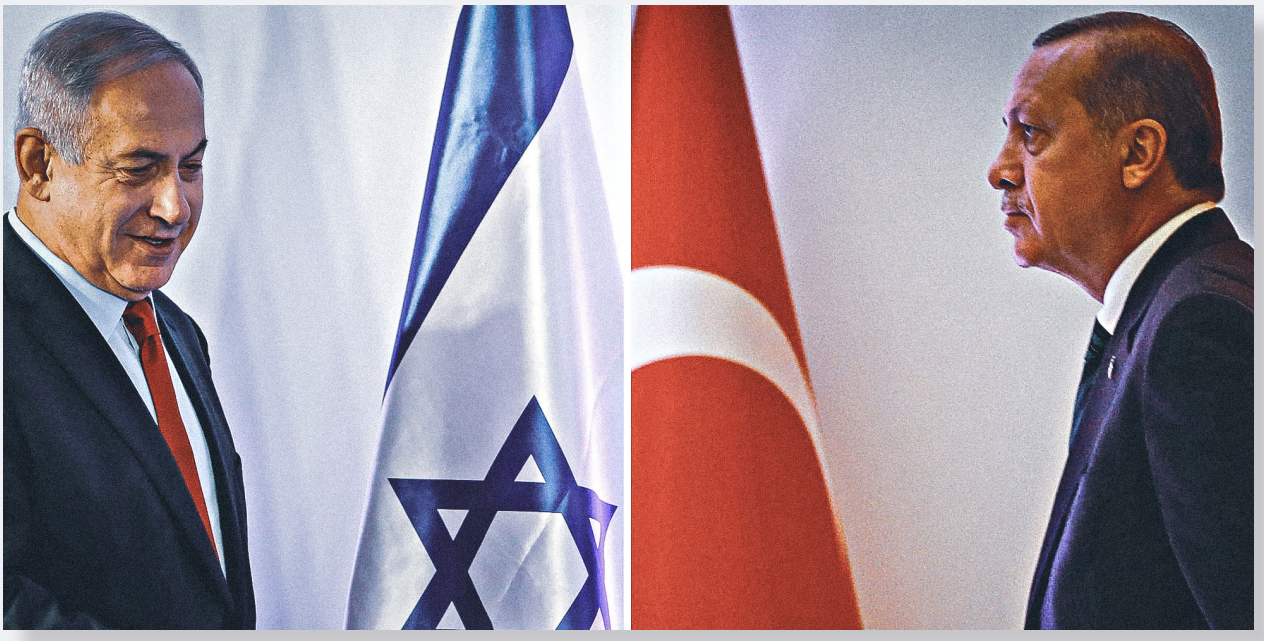

ماري ماهر - باحثة بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

يشهد الشرق الأوسط إعادة رسم خرائطه الجيوسياسية مدفوعًا بموجات مصالحة إقليمية كان أحد أوجهها تذويب الجليد في العلاقات العربية الإيرانية، وهو الاتجاه الذي أطلقته المملكة العربية السعودية باتفاق مصالحة رعته الصين في 10 مارس الماضي، أعقبه اتفاق أردني إيراني على استئناف العلاقات، ويدور الحديث حاليًا بشأن انفراجة محتملة على صعيد العلاقات المصرية الإيرانية، وينطوي تغير أنماط

التفاعلات بين الدول العربية وإيران على إعادة تشكيل خارطة التوازنات الإقليمية بما ينعكس على مكانة ومصالح الدول الرئيسية بالمنطقة وفي مقدمتهم إسرائيل وتركيا.

مخاوف إسرائيلية

أربك تحرك الدول العربية وإيران نحو خفض التصعيد وتنحية الخلافات جانبًا لصالح إطلاق علاقات طبيعية، حسابات الحكومة الإسرائيلية وأثار جملة من المخاوف أبرزها:

- **إفشال جهود تشكيل تحالف إقليمي مناهض لإيران:** أرادت إسرائيل إعادة تشكيل الجغرافيا السياسية للشرق الأوسط بحيث يتم صياغة نظام إقليمي تصطف فيه الدول العربية وبالأخص الخليجية إلى جانبها من خلال اتفاقيات تطبيع العلاقات لمواجهة إيران باعتبارها المصدر الرئيسي للتهديدات الإقليمية، لكن التقارب العربي-الإيراني وبالأخص السعودي-الإيراني يهدد الجهود الإسرائيلية على مدار سنوات لبناء تحالف إقليمي مناهض لإيران، كما يعرقل مساعيها لتوسيع اتفاقيات إبراهام لتشمل السعودية. وغالبًا ما كرر القادة الإسرائيليون فكرة التحالف القائم على «العقول الإسرائيلية والأموال العربية» حيث قدمت إيران فرصة للترويج لعدو مشترك يهيئ الطريق لتحالف عربي إسرائيلي على أسس استراتيجية وأمنية واقتصادية، يتمثل الهدف الإسرائيلي النهائي بشأنه في تعزيز النفوذ الإقليمي وتحقيق التطبيع مع الدول العربية وتراجع أولوية القضية الفلسطينية. وبالتالي تنظر الحكومة الإسرائيلية للتقارب العربي-الإيراني باعتباره فشلًا لهدفين رئيسيين لسياسته الخارجية يتمثلان في عزل إيران وضم السعودية لاتفاقيات التطبيع التي اعتبرها نتنياهو أحد أعظم انتصارات سياسته الخارجية.
- **تقليل فرص العمل العسكري الإسرائيلي المنفرد ضد إيران:** تطرح إسرائيل العمل العسكري كأحد خيارات تحييد البرنامج النووي الإيراني، ويتطلب تنفيذ ضربة عسكرية ضد المنشآت النووية والعسكرية الإيرانية الحصول على الضوء الأخضر الأمريكي، وتوافر حدًا أدنى من القبول الخليجي والعربي حيث تشكل المجالات الجوية لبعض هذه الدول مسارات محتملة للقوات الجوية الإسرائيلية، ويحفز التقارب الإيراني العربي الميل الخليجي للإدارة الدبلوماسية للملف النووي يفقد إسرائيل أحد الجبهات التي كانت تنادي سابقًا بالحل العسكري، ويترك القادة الإسرائيليين المتحمسين لسيناريو الضربة الأحادية أكثر عزلة وأقل قدرة على تقديم مبررات بشأنه.
- **إحراج نتنياهو أمام خصومه في الداخل:** لطالما صوّر رئيس الوزراء الإسرائيلي نفسه باعتباره السياسي الوحيد القادر على حماية إسرائيل من البرنامج النووي الإيراني والوكلاء الإقليميين مثل حزب الله وحماس. لكن الخطوات العربية غير المتوقعة بالنسبة لتل أبيب وتزامنها مع الانقسامات الداخلية بخصوص الاقتراح الحكومي المثير للجدل لإصلاح السلطة القضائية، دفع خصوم نتنياهو إلى اتهامه بتشتيت الجهود الدبلوماسية والعسكرية الإسرائيلية المفترض توجيها للتغلب على التحديات الجيوسياسية الأكثر إلحاحًا في المنطقة وعلى رأسها التهديد الوجودي الإيراني.

فعلى سبيل المثال، وصف رئيس الوزراء السابق وزعيم المعارضة يائير لابيد اتفاق المصالحة السعودي الإيراني بأنه «فشل كامل وخطير للسياسة الخارجية للحكومة الإسرائيلية»، وكتب على حسابه بموقع تويتر: «هذا ما يحدث عندما تتعامل مع الجنون القانوني طوال اليوم بدلًا من القيام بالمهمة مع إيران وتقوية العلاقات مع الولايات المتحدة». كما ردد رئيس الوزراء السابق نفتالي بينيت ما قاله لبيد حيث اعتبر «أن تجديد العلاقات بين السعودية وإيران فشل ذريع لحكومة نتنياهو نابع من مزيج من الإهمال الدبلوماسي والضعف العام والصراع الداخلي في البلاد». كذلك سخر النائب المعارض جدعون سار من هدف نتنياهو المتمثل في إقامة علاقات رسمية مع المملكة، قائلًا: «وعد نتنياهو بالسلام مع السعودية، وفي النهاية فعلت السعودية ذلك مع إيران».

- **تقويض المكانة الإقليمية:** تعتقد تل أبيب أن التقارب بين إيران والعواصم العربية سيكلفها ثمنًا استراتيجيًا باهظًا يتمثل في كسر العزلة الإيرانية وتوفير قدرً من القبول والاندماج الإقليمي لها مقابل تقويض مكانة إسرائيل الإقليمية، إذ إن الحفاظ على تفوق الأخيرة الاستراتيجي في المنطقة يتطلب عزل وتقويض المنافسين الإقليميين واستمرار حالة الصراع التي تضعف كافة أطرافها.

ومع ذلك، تقدر المخابرات الإسرائيلية أن الاتفاق السعودي الإيراني ربما لن يستمر طويلًا نظرًا لكونه نشأ وفق أسس براجماتية مع استمرار الخلافات الأيديولوجية والدينية بين البلدين، فوفق رؤيتهم لن توقف إيران سياستها الإقليمية المزعزعة للاستقرار لكنها جمدتها خلال المرحلة الراهنة مدفوعة بالمصالح المشتركة وحسابات التكلفة والعائد، ومنها الضغط على الولايات المتحدة وإلحاق الضرر باتفاقيات التطبيع الإسرائيلية مع الخليج. كما أن استئناف السعودية للعلاقات الدبلوماسية مع إيران لن يغير تصوراتها الأساسية تجاه التهديدات الإيرانية، لذلك يُمكن للمملكة الاستمرار في النظر إلى إسرائيل كقوة إقليمية يمكن العمل معها.

وتعتقد تل أبيب وواشنطن أن الانفراج السعودي الإيراني لن يقف عائقًا أمام تحسين العلاقات السعودية الإسرائيلية، فمن جهة لا تنظر إسرائيل للتفاعلات الإقليمية على أنها لعبة محصلتها صفر، ومن جانب آخر تعتقد واشنطن وتل أبيب أن مركزية القضية الفلسطينية ليس العامل الرئيسي الحاكم لتوجهات الرياض – على سبيل المثال – بقدر استعداد الولايات المتحدة لتلبية المطالب الأمنية والعسكرية والاقتصادية السعودية وعلى رأسها توفير ضمانات أمنية كافية، وتقديم التزام غير مشروط ببيع الأسلحة للمملكة، والدخول في شراكة لتطوير بنية تحتية لبرنامج نووي سلمي، مع الاكتفاء بالإشارة لتحرك إيجابي نحو السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين دون الإحالة الصريحة لمبادرة السلام العربية وإقامة الدولة الفلسطينية. وقد رأى تقرير أصدره مركز البحوث السياسية بوزارة الخارجية الإسرائيلية أن تجربة العامين الماضيين تثبت أن الحوار بين دول الخليج وإيران لا يعني تعليق الاتصالات مع إسرائيل.

كذلك فإن إسرائيل تدرك أن أي تقارب مصري إيراني سيكون محكومًا بدرجة من التوازن نظرًا لاستقرار العلاقات المصرية الإسرائيلية على الصعيدين الدبلوماسي والأمني بموجب اتفاقية السلام لعام 1979. والحال نفسه بالنسبة للأردن الذي تربطه معاهدة سلام مع إسرائيل منذ عام 1994، كما أنه يلعب دورًا مركزيًا في قيادة جهود تسوية الصراع الفلسطيني الإسرائيلي والإشراف على المقدسات الدينية بالقدس، وهو ما يتطلب

الحفاظ على علاقات جيدة بالطرفين بغض النظر عن مستوى العلاقات مع إيران.

نافذة فرصة لتركيا

تختلف الاستجابة التركية للتقارب العربي الإيراني عن نظيرتها الإسرائيلية نظرًا لتباين التصورات بشأن الفرص والتحديات التي يطرحها هذا التحول الإقليمي على مصالحها الاستراتيجية. ورغم المخاوف المرتبطة بتغير ميزان القوى الإقليمي وما قد يعنيه لمكانة أنقرة أو يفرضه من تحديات على سياستها تجاه القضايا الرئيسية بالمنطقة، حيث تشعر بالقلق تجاه احتمالية تقويض أدوارها الخارجية نتيجة للتعاون السعودي الإيراني، لكنها سارعت بالترحيب بالاتفاق السعودي الإيراني –على سبيل المثال– واعتبرته يتفق ومسار تهدئة التوترات في الشرق الأوسط، ويُمكن توضيح دوافع الموقف الترحيبي التركي كالتالي:

- **خدمة المصالح التركية في سوريا:** دعمت السعودية وإيران أطرافًا متعارضة داخل سوريا، لكن التقارب بين البلدين انعكس على دفع المصالحات العربية السورية قدمًا وإعادة إدماج دمشق ضمن محيطها الإقليمي، كما أنه يُساهم في تعزيز التنسيق الإيراني السعودي بشأن الملف السوري بما يمهد الطريق لإحداث تقدم على صعيد العملية السياسية، الأمر الذي يخدم المبادرة التصالحية التركية مع حكومة دمشق.
- **دعم سياسة خفض التصعيد الإقليمي:** تتفق الانفراجة العربية الإيرانية مع سياسة خفض التوترات وتعزيز الاصطفاف الإقليمي الإيجابي التي تبنتها أنقرة خلال السنوات الأخيرة، وشملت تفعيل المصالحة مع السعودية والإمارات ومصر وإسرائيل. وتتيح المصالحة الإيرانية السعودية –مثلًا– لتركيا اتباع نهج متوازن بين البلدين والابتعاد عن سياسة تشكيل محاور ثنائية موجهة ضد أحد الأطراف، بما يحسن إدارة التباينات تجاه القضايا الدولية والإقليمية.
- **خدمة المصالح الاقتصادية:** تخلق أجواء المصالحة الإقليمية مناخًا إيجابيًا لتفعيل خطط التنمية الاقتصادية وجذب الاستثمارات الأجنبية وتعزيز حركة التجارة البينية بين دول المنطقة، الأمر الذي يتفق مع أولويات أنقرة خلال المرحلة المقبلة لتحقيق انفراجة اقتصادية وتمويل عملية إعادة تأهيل المناطق الجنوبية المتضررة من الزلزال. علاوة على ذلك، ربما تدفع التهدئة بين الدول العربية وإيران الأخيرة لتحقيق تقدم على صعيد ملفها النووي وتسريع التوصل لصيغة اتفاق ما مع الولايات المتحدة ودول 4+1 بما يساهم في تخفيف العقوبات الغربية على إيران، وبالتالي إتاحة الفرصة لتعزيز العلاقات الاقتصادية والتجارية بين إيران وتركيا، لا سيما أن الأولى تشكل أحد موردي الغاز للأخيرة، وتشكل أيضًا سوقًا مهمًا للصادرات التركية. وربما تأمل أنقرة أيضًا أن يحفز خفض التوترات الإقليمية خطط الربط الاقتصادي بين الخليج وإيران عبر تركيا.

ختامًا، تحكمت التصورات المتباينة لكل من تركيا وإسرائيل تجاه الفرص والتهديدات الإقليمية في موقفهما إزاء التقارب العربي الإيراني؛ فاعتبار إسرائيل إيران تهديدًا وجوديًا ومساعيها لتشكيل تحالف أمني تصطف فيه إلى جانب العرب لمواجهة إيران جعلها تتبنى موقفًا متحفظًا تجاه هذا التقارب، بينما وجدت تركيا فيه فرصة لتعزيز مكاسبها في بعض الملفات الإقليمية كونه يتفق ونهجها لخفض التوترات في المنطقة.

مرتكزات المحدد الأمريكي للانفتاح العربي على إيران

عمرو عبد العاطي - باحث متخصص في الشئون الأمريكية، ومساعد رئيس تحرير مجلة السياسة الدولية – مؤسسة الأهرام

رغم تركيز إدارة الرئيس الأمريكي جو بايدن على مواجهة التحديات الاستراتيجية التي تمثلها روسيا والصين، مع سيطرة سياسات منافسة القوى العظمى على تحركاتها، لمصالح الولايات المتحدة وحلفائها، وإعادة انتشار القوات العسكرية حول العالم، والانشغال بالحرب الروسية-الأوكرانية، والتوترات مع بكين في منطقة الإندوباسيفيك؛ فإنها لا تزال تولي أهمية لاحتواء تهديدات إيران لأمن واستقرار منطقة الشرق الأوسط، ولأمن الملاحة الدولية في مضيق هرمز، ووكلاء طهران المسلحين للقوات الأمريكية والمتعاقدين الأمريكيين في العراق وسوريا ولحلفائها في المنطقة، ولا سيما بعد

تزويد طهران حليفتها موسكو بطائرات بدون طيار هجومية، والتي استخدمتها الأخيرة في استهداف البنى التحتية الأوكرانية. وبالإضافة إلى التقارب مع موسكو، سعت طهران لتحسين علاقاتها مع الصين، التي توسطت للتوصل إلى اتفاق لإعادة العلاقات الدبلوماسية بين إيران والسعودية.

وهناك قناعة لدي المسئولين العسكريين الأمريكيين بأن الهجمات المسلحة التي تشنها الميليشيات المسلحة التي تدعمها إيران ضد القوات الأمريكية في المنطقة تهدف لإجبارها على ترك الشرق الأوسط. فقد قال قائد القيادة المركزية الأمريكية، الجنرال مايكل كوريلا، خلال جلسة استماع أمام لجنة القوات المسلحة بمجلس النواب في 23 مارس الفائت إن إيران عام 2023 ليست إيران عام 1983، وإنها أكثر قدرة بشكل كبير على ضرب أي مكان في الشرق الأوسط مع أكبر ترسانة صواريخ في المنطقة وأكثرها تنوعًا.

تبنت الإدارة الأمريكية استراتيجية تجاه إيران تقوم على ثلاث مرتكزات رئيسية يتمثل أولها في إعادة الحوار مع إيران لإعادة إحياء الاتفاق النووي لعام 2015 الذي انسحبت منه إدارة الرئيس الأمريكي السابق، دونالد ترامب، في مايو 2018، والانخراط معها في مباحثات غير رسمية لإنهاء القضايا الخلافية بين البلدين. وينصرف ثانيها إلى تشجيع خطوات تطبيع حلفائها من الدول العربية علاقاتهم بطهران، وتثمين الجهود الصينية للتوصل إلى اتفاق بين المملكة العربية والسعودية وإيران في العاشر من مارس الماضي لإعادة العلاقات الدبلوماسية المقطوعة بينهما منذ عام 2016، بعد تعرض السفارة السعودية في طهران وقنصليتها في مدينة مشهد الإيرانية لاعتداءات من قبل محتجين على إعدام الرياض رجل الدين السعودي الشيعي المعارض نمر النمر، وإعادة فتح سفارتيهما وممثليتهما. وينصرف ثالثها إلى اتخاذ جملة من سياسات الردع لمنع إيران وحلفائها للحفاظ على استقرار الشرق الأوسط وكذلك المصالح الأمريكية في المنطقة. وقد كانت تلك المرتكزات حاكمة للجهود العربية للانفتاح على إيران.

انفتاح أمريكي على إيران

رغم تعثر الجولات المتعددة للمباحثات غير المباشرة بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران لإعادة إحياء الاتفاق النووي الإيراني لعام 2015، فإن المسئولين الأمريكيين والإيرانيين يجرون محادثات سرية وغير مباشرة منذ أشهر، وفق عديد من التقارير الصحفية الأمريكية، حيث استخدمت الولايات المتحدة وإيران بعثاتهما في منظمة الأمم المتحدة في نيويورك لبدء تلك المناقشات في ديسمبر الماضي. كما سافر مسئولون أمريكيون إلى سلطنة عمان ثلاث مرات على الأقل منذ ذلك الحين، لمناقشة الإفراج عن السجناء الأمريكيين الذين تحتجزهم طهران، وتقويض البرنامج النووي الإيراني المتنامي، وإنهاء تجميد بعض الأصول الإيرانية في الخارج.

وبينما ينفي عديد من مسئولي إدارة الرئيس جو بايدن، كالمتحدث باسم وزارة الخارجية الأمريكي، ماثيو ميلر، والمتحدث باسم مجلس الأمن القومي، جون كيربي، صحة التقارير الأمريكية التي تتحدث عن اتفاق نووي مؤقت بين الولايات المتحدة وإيران؛ فإن هناك العديد من المؤشرات التي تؤكد أن هناك نقاشًا أمريكيًا-إيرانيًا للتوصل لاتفاق غير رسمي بعد توقف المباحثات غير المباشرة للعودة إلى الاتفاق النووي لعام 2015. يتمثل **أولها** في أنه رغم تفسير مسئولي الإدارة الأمريكية بأن السماح للعراق بتحويل 2.76 مليار دولار من مدفوعات الغاز

والكهرباء المتراكمة إلى إيران والتي تم تجميدها بسبب العقوبات الاقتصادية الأمريكية على طهران، تنازل روتيني عن العقوبات، وأنه ليس الأول من نوعه وغير مرتبط بمناقشات مع طهران، فقد أفاد الجانب العراقي بأنه تم منح الموافقة الأمريكية خلال اجتماع بين وزيري الخارجية العراقي والأمريكي على هامش الاجتماع الوزاري للتحالف الدولي لهزيمة تنظيم داعش بالرياض في 8 يونيو الجاري بحسب تقرير لمجلة «فورين بوليسي» نشر في 20 يونيو الجاري.

وينصرف **ثانيها** إلى إخبار رئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتانياهو، لجنة العلاقات الخارجية والأمن في الكنيست، وفقًا لموقع «أكسيوس» في 13 يونيو الجاري، بأن إدارة جو بايدن أجرت محادثات غير مباشرة مع إيران بشأن «اتفاق صغير» أو «تفاهم» يتعلق بالبرنامج النووي الإيراني. ويتعلق **ثالثها** بإشارة المرشد الأعلى الإيراني آية الله علي خامنئي في خطاب ألقاه في 11 يونيو الجاري إلى الانفتاح الإيراني على اتفاق مع الغرب، بشرط أن تظل البنية التحتية النووية الإيرانية سليمة.

إن التفاهم الذي تسعى إدارة بايدن للتوصل إليه مع إيران من شأنه استعادة بعض القيود على إيران لمنعها من الحصول على سلاح نووي يهدد أمن واستقرار المنطقة بعد الاخفاقات المتعددة للمباحثات غير المباشرة للعودة إلى خطة العمل الشاملة المشتركة، والتي من شأنها تقليل الهواجس الإسرائيلية من تقدم البرنامج النووي الإيراني، ووقف خططها العسكرية ضد طهران. فضلًا عن مثل هذا التفاهم من شأنه منع حدوث سباق تسلح نووي في المنطقة، ووقف الدعم الإيراني لوكلائها في المنطقة ودعم الحرب الروسية على أوكرانيا والإفراج عن مواطنين أمريكيين محتجزين في إيران.

يريد الرئيس الأمريكي الساعي للفوز بفترة رئاسية ثانية في الانتخابات الرئاسية التي ستجري في نوفمبر من العام المقبل، تجنب أي أزمة مع إيران قبل انتخابات 2024، أو تصعيد جديد في منطقة الشرق الأوسط، في وقت تقلل فيه الانخراط في أزمات المنطقة إلا في الحدود الدنيا في ظل توجيه بوصلة الاهتمام الأمريكي من الشرق الأوسط لمنطقة الإندوباسيفيك ومواجهة الصعود الصيني. ولذلك لا تعارض الولايات المتحدة جهود الانفتاح العربي على إيران، لأن من شأنه خفض التصعيد الإقليمي، وإنهاء العديد من الصراعات والأزمات الإقليمية، ولا سيما الحرب في اليمن، بما يخفف من الضغط الملقى على عاتق الولايات المتحدة في مسألة تأمين منطقة الشرق الأوسط.

سياسات لردع إيران

رغم الانشغال بالحرب الروسية-الأوكرانية، والتوترات مع الصين، والخطوات الأمريكية المتعددة للتوصل إلى تفاهم يحد من التوتر الأمريكي-الإيراني، اتخذت الإدارة الأمريكية خلال الأشهر الماضية العديد من الخطوات لتعزيز تواجدها العسكري البحري في منطقة الشرق الأوسط، ولا سيما في مضيق هرمز، الذي يُعد أحد أكثر ممرات الشحن ازدحامًا في العالم، حيث يمر عبره 40% من الإنتاج العالمي من النفط، حيث زادت من أصولها العسكرية في المضيق، والتي تشمل منصات جوية مأهولة وغير مأهولة، بالإضافة إلى سفن بحرية سطحية من البحرية الأمريكية وخفر السواحل، للمساعدة في تعزيز مراقبة الولايات المتحدة البحرية في مياه الخليج العربي.

فقد أعلنت البحرية الأمريكية في 8 أبريل الماضي أن غواصة «يو إس إس فلوريدا»، التي

تعمل بالطاقة النووية والقادرة على حمل 154 صاروخ كروز من طراز توماهوك وصلت إلى منطقة الشرق الأوسط لدعم الأسطول الأمريكي الخامس المتمركز في البحرين، وللمساعدة في ضمان الأمن والاستقرار البحري الإقليمي، والحفاظ على استقرار مضيق هرمز. ويعد الإعلان عن موقع الغواصة أمرًا غير عادي إلى حد كبير لأن الجيش الأمريكي لا يعلن عادة عن أماكن غواصاته، على عكس السفن والطائرات الأمريكية التي يمكن تتبعها.

وأعلن الأسطول الخامس الأمريكي في 9 سبتمبر 2021 عن تشكيل أول قوة من نوعها تابعة للبحرية الأمريكية تحمل اسم فرقة العمل 59 بهدف دمج الأنظمة غير المؤهلة والذكاء الاصطناعي بسرعة مع العمليات البحرية للأسطول لتعزيز الدور الأمريكي في حماية الملاحة بالممرات المائية الحيوية في المنطقة، وتخطط الولايات المتحدة، وفقًا تقرير لوكالة بلومبرج في الخامس من مايو 2023، لتشغيل أكثر من 100 زورق بحري غير مأهول (روبوتات بحرية) بحلول نهاية صيف هذا العام. وقد كشف نائب الأدميرال براد كوبر، الذي يشرف على الأسطول الخامس للبحرية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط، أنه تم بالفعل نشر 50 روبوتًا بحريًا في فبراير الماضي، ويعمل بتكنولوجيا فعالة وبتكاليف معقولة، وهو الأمر الذي من شأنه تعميق الشركات الأمريكية في المنطقة. كما تحاول واشنطن إقناع حلفائها في الشرق الأوسط بإضافة العشرات من تلك الزوارق غير المأهولة إلى قواتها المسلحة للكشف بشكل أفضل عن التهديدات الإيرانية، وحماية الممرات المائية الحيوية للتجارة العالمية وتجارة النفط.

وبجانب الانتشار العسكري البحري الأمريكي في المنطقة فقد اعتمدت واشنطن على حلفائها الأوروبيين لنشر أصول بحرية رئيسية في الشرق الأوسط في السنوات الأخيرة، والقيام بدوريات مشتركة في مياه الخليج العربي. وتتعاون الولايات المتحدة الأمريكية مع شركائها الإقليميين والأوروبيين لتكثيف الدوريات الجوية والبحرية وذلك في إطار التحركات الأمريكية لتعزيز وضعها الدفاعي في المنطقة، والالتزام بحماية حقوق الملاحة الدولية بالممرات الدولية بالشرق الأوسط.

وبجانب الهدف المعلن لتعزيز الولايات المتحدة من وجودها العسكري البحري في مياه الشرق الأوسط، وتزايد التعاون مع الشركاء والحلفاء لتأمين حرية الملاحة في الممرات المائية الدولية بالمنطقة، فإنها حملت رسائل ردع لإيران لتهديداتها للناقلات التجارية التي تمر بمضيق هرمز بعد مصادرة الولايات المتحدة السفن التجارية الإيرانية تنفيذًا للعقوبات الأمريكية على طهران. وكذلك ردع الميليشيات المسلحة التابعة لإيران التي تستهدف التواجد

"التفاهم الذي تسعى إدارة بايدن للتوصل إليه مع إيران من شأنه استعادة بعض القيود على إيران لمنعها من الحصول على سلاح نووي يهدد أمن واستقرار المنطقة بعد الاخفاقات المتعددة للمباحثات غير المباشرة للعودة إلى خطة العمل الشاملة المشتركة، والتي من شأنها تقليل الهواجس الإسرائيلية من تقدم البرنامج النووي الإيراني، ووقف خططها العسكرية ضد طهران"

العسكري الأمريكي في العراق وسوريا، بعد تزايد حالات استهداف القواعد العسكرية الأمريكية بالدولتين، والتأكيد على أن القوات الأمريكية مستعدة مع قوة أكبر للرد على أية هجمات إضافية ضد المصالح الأمريكية في المنطقة.

الأوسط، ومن ثم على جهود حلفاء الولايات المتحدة بالمنطقة على إعادة تطبيع العلاقات مع طهران. فيحذر الجمهوريون إدارة جو بايدن من السعي إلى أي اتفاق مع إيران من شأنه تخفيف العقوبات دون موافقة الكونجرس،

"تسعى إدارة بايدن للتوصل إليه مع إيران من شأنه استعادة بعض القيود على إيران لمنعها من الحصول على سلاح نووي يهدد أمن واستقرار المنطقة بعد الاخفاقات المتعددة للمباحثات غير المباشرة للعودة إلى خطة العمل الشاملة المشتركة"

ويدعم تكثيف التواجد البحري الأمريكي من القوة النارية الأمريكية للتعامل مع التهديدات المتعددة التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط راهنًا، والتي تأتي من عدة اتجاهات، من شرق البحر الأبيض المتوسط، حيث تتواجد حاملة طائرات أمريكية، ومن سرب طائرات أمريكية مقاتلة في منطقة الخليج العربي، وغواصة قادرة على حمل أكثر من 150 صاروخ كروز من طراز توماهوك في مياه الخليج العربي. وتعد تلك الخطوات جزءًا من استراتيجية أوسع لوزارة الدفاع الأمريكية لتعزيز قواتها في المنطقة لردع وكلاء إيران عن شن المزيد من الهجمات على الولايات المتحدة وحلفائها، وللمساعدة في ضمان الأمن والاستقرار البحري الإقليمي.

إيران بين الجمهوريين والديمقراطيين

قيود جمهورية

يفرض الجمهوريون داخل الكونجرس الأمريكي، ولا سيما بعد فوزهم بأغلبية مقاعد مجلس النواب الأمريكي في انتخابات التجديد النصفي للكونجرس التي أجريت في نوفمبر 2022، مزيدًا من القيود على جهود الإدارة الأمريكية للانفتاح مع إيران، والتوصل إلى اتفاق من شأنه تهدئه التوتر في منطقة الشرق

ومخالفة الإدارة الأمريكية شروط قانون مراجعة الاتفاق النووي الإيراني لعام 2015، المدعوم من الجمهوريين والديمقراطيين لضمان إشراف الكونجرس على سياسة الولايات المتحدة فيما يتعلق بالبرنامج النووي الإيراني. فقد كتب رئيس لجنة الشئون الخارجية بمجلس النواب، النائب الجمهوري مايكل ماكول، في 15 يونيو المنقضي، رسالة إلى الرئيس بايدن ذكر فيها الإدارة الأمريكية بأن القانون الأمريكي يتطلب تقديم أي اتفاق أو ترتيب أو تفاهم مع إيران إلى الكونجرس.

ويعارض عديد من المشرعين الأمريكيين أي تخفيف للعقوبات الأمريكية المفروضة على إيران، خوفًا من استخدام طهران الأموال التي سيتم الإفراج عنها في مزيد من الدعم العسكري الإيراني لروسيا في حربها ضد أوكرانيا التي دخلت عامها الثاني، ودعم الميليشيات الشيعية المسلحة التي نفذت عديد من العمليات المسلحة ضد القواعد العسكرية الأمريكية والمتعاقدين الأمريكيين في العراق وسوريا، ناهيك عن تهديد استقرار منطقة الخليج العربي، وتأجيج الحروب بالوكالة في الشرق الأوسط، وتعزيز الجهود الإيرانية للسيطرة على المنطقة.

وفي ضوء رؤية العديد من المشرعين الأمريكيين أن هناك إخفاقات متتالية في السياسة الخارجية لإدارة بايدن تجاه إيران، دعا السيناتور الجمهوري جيم ريش في مقال بعنوان «التحديات الاستراتيجية للسياسة الأمريكية لـ2023» نشر بصحيفة «الشرق الأوسط» في 27 ديسمبر الماضي، إلى صياغة استراتيجية أمريكية أكثر شمولًا تتجاوز المفاوضات النووية الإيرانية وتشمل جميع أدوات القوة الأمريكية، وأن تتناول كل جوانب السياسات الإيرانية الداخلية التي تنتهك حقوق الإنسان، وكذلك الخارجية التي تهدد أمن واستقرار منطقة الشرق الأوسط الذي يعد مصلحة استراتيجية للأمن القومي الأمريكي.

يضغط عديد من المشرعين بمجلسي النواب والشيوخ على إدارة الرئيس جو بايدن لفرض مزيد من العقوبات على قيادات بارزة في النظام الإيراني، وفي مقدمتهم المرشد الأعلى الإيراني وأعضاء مكتبه والمعينين من قبله، والرئيس الإيراني وأي تكتلات اقتصادية تابعة للمرشد الأعلى، حيث يرون أنه بينما يتعرض الإيرانيون للقتل والاضطهاد من قبل النظام الإيراني، فإن الإدارة الأمريكية لا تزال تحاول التقرب من كبار مسئوليه حتى تتمكن من إبرام صفقة نووية. ويشيرون إلى أن القادة الأوروبيين فعلوا أكثر من الولايات المتحدة لمحاسبة النظام الإيراني على انتهاكاته.

ويطالب عدد من المشرعين الجمهوريين إدارة الرئيس بايدن بفرض مزيد من العقوبات إيران لدعمها روسيا في عملياتها العسكرية في أوكرانيا. فقد انتقد السيناتور الجمهوري تيد كروز إدارة بايدن لعدم معاملتها بالقسوة الكافية بعد تقديمها طائرات بدون طيار وغيرها من أشكال الدعم العسكري لمساعدة روسيا في أوكرانيا، حيث أشار إلى أن طهران تمكنت من تعزيز حرب بوتين في أوكرانيا بشكل كبير. وقد دعا السيناتور ريش إلى ضرورة استهداف الإدارة الأمريكية سلاسل توريد الطائرات بدون طيار لإيران والتي تشتمل مكونات مصنوعة في الولايات المتحدة أو من قبل شركات أمريكية، ومعاقبة الشركات التي لا تمتثل للعقوبات الأمريكية.

خلاصة القول، تشجع مساعي إدارة الرئيس الأمريكي جو بايدن، التي وضعت هدف العودة للاتفاق النووي الإيراني لعام 2015 على أولوياتها منذ اليوم الأول لها في البيت الأبيض، للتوصل إلى تفاهم غير رسمي مع إيران يهدف لكبح الطموح النووي الإيراني وسلوكها المزعزع للاستقرار في منطقة الشرق الأوسط، الخطوات التي يتخذها عديد من حلفاء الولايات المتحدة لإعادة تطبيع العلاقات مع إيران، بعد نجاح الصين في التوصل إلى اتفاق بين الرياض وطهران لإعادة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين، لكونها تحقق في التحليل الأخير الأمن والاستقرار في المنطقة، وحلحلة الأزمات والصراعات الإقليمية المتعددة والمتشابكة. بيد أن جهود الانفتاح الأمريكي والعربي على إيران تواجه بمعارضة داخلية من الجمهوريين الذين يرون أنها تزيد من الدور الإيراني المزعزع للاستقرار في المنطقة، والمزيد من قوة تحالف خصوم الولايات المتحدة (روسيا والصين وإيران) الذي يهدد الأمن القومي والمصالح الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط وخارجها على حد سواء.

ما بين تكرار الهجوم على رجال الدين في إيران وإدانة تحركات مجموعة «فاجنر» شبه العسكرية في روسيا..
أبرز اهتمامات الصحف الإيرانية

علي عاطف - باحث بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

شغلت التحولات الدولية والداخلية في إيران خلال شهر يونيو الماضي العناوين الرئيسة للصحف الإيرانية. فما بين الأحداث في أوكرانيا وما قامت به مجموعة "فاجنر" شبه العسكرية والتطور الإيجابي الحادث في ملف المفاوضات النووية على المستوى الدولي، إلى تنامي مشكلات التضخم الاقتصادية في إيران والحصول

على الأدوية وتنامي دور الدولة الإيرانية في حلحلة أزمة الإسكان، ناقشت الصحف ووسائل الإعلام في إيران هذه القضايا والتطورات، وأبدت آراء حولها وحاولت إيجاد حلول لبعضها.

وقد تناولت الصحف الإيرانية أيضًا ما يُطرح على الساحة من إمكانية إحداث تقارب في العلاقات بين مصر وإيران.

وعليه، ففي هذا الإطار نتطرق فيما يلي لأبرز ما تناولته وسائل الإعلام والصحف الإيرانية خلال الأيام الماضية وذلك على المستويين الداخلي والخارجي.

أولاً- التطورات المحلية:

لا تزال قضايا ارتفاع الأسعار والتضخم والأزمات السكانية والمائية تسيطر على مجريات الداخل في إيران. ففيما يتعلق بالتضخم، واصلت الصحف الإيرانية إلقاء الضوء بشكل مستمر وشبه يومي على ارتفاعات الأسعار في مختلف المجالات التجارية، وناقشت في الوقت نفسه وعلى وجه الخصوص الأزمة السكانية التي لا تزال أبرز مشكلة اجتماعية في البلاد، حيث لا يجد المواطنون العدد الكافي من الوحدات السكنية للشراء، مما دفع الحكومة خلال الأيام الماضية إلى التدخل لحلحلة هذه الأزمة الكبيرة.

أ. تدخل الدولة للمساهمة في حل مشكلة الإسكان:

في تحول جديد، أقدمت الدولة في إيران على التدخل لحل مشكلة أزمة الإسكان في البلاد بعد نشأتها وتضخمها محليًا. وقد أبدت الصحف الإيرانية في هذا الصدد اهتمامًا واضحًا بدور الحكومة المتنامي في مساعي حل هذه المشكلة.

وفي هذا السياق، تطرقت صحيفة "اعتماد" الإصلاحية في عددها الصادر يوم 7 يونيو 2023 تحت عنوان "الملفات الأربعة المعقدة الخاصة بسوق الإسكان في المدن" إلى الأسباب الرئيسية التي أدت إلى تفاقم مشكلة الإسكان في إيران.

حيث قالت الصحيفة إن المشكلة الأولى المتعلقة بهذا الأمر تتمثل في "تسليع المساكن"، و"الوديعة المالية الخاصة بالمساكن" و"تملك المساكن" و"معضلات ملكية العقارات" في إيران. وذكرت الصحيفة أن بعض هذه العوامل ذات نتائج مباشرة على أزمة الإسكان، والبعض الآخر له نتائج غير مباشرة. ومع ذلك، فإن "اعتماد" أوضحت أن "أهم عامل فيما يتعلق بتشكل مشكلة الإسكان الحالية كانت انسحاب الحكومة" من هذا القطاع. حيث أشارت الصحيفة إلى أن هذا الانسحاب قد نجم عنه "تمييز هيكلي في سوف الإسكان" ومضاعفة أسعار الوحدات.

أما صحيفة "رسالت" الأصولية، في عددها الصادر يوم 21 يونيو 2023 تحت عنوان "قرض بناء المسكن أصبح 800 مليون تومان"، فقد تطرقت إلى محاولات الحكومة الإيرانية المساهمة في حلحلة هذه المسألة عبر طرح قرض مالي بقيمة 800 مليون تومان أمام المواطنين (أي ما يعادل 21384 دولار أمريكي).

ونقلت الصحيفة الإيرانية عن وزير الطرق والتعمير، مهرداد بذرباش، إعلانه عن زيادة سقف التسهيلات المالية الخاصة ببناء الوحدات السكنية في إيران. حيث قال بذرباش في منشور على وسائل التواصل الاجتماعية إن القرض الخاص ببناء الوحدات السكنية قد ارتفع بنسبة 35% ليصل إلى 800 مليون تومان.

وقد أوضحت الصحيفة أن أكثر المحافظات والمدن الإيرانية المنتفعة من هذه التسهيلات المالية هي أصفهان وشيراز ومشهد وتبريز وكرج وخوزستان (الأحواز) وبوشهر وقم وساري ورشت.

ب. مساعٍ حكومية لمعالجة معضلة توافر الأدوية في إيران:

ناقشت الصحف الإيرانية خلال الأيام الماضية مشكلة نقص الأدوية في إيران، بالتزامن مع الحاجة لاستيرادها والحاجة إلى العملة الصعبة. وعلى غرار مشكلة الإسكان، تطرقت وسائل الإعلام والصحف الإيرانية خلال شهر يونيو الماضي إلى تدخل الحكومة في طهران لمعالجة هذه المعضلة من طرح وتخصيص المزيد من الأموال الصعبة لشراءها من الخارج.

اطلاعات

سیاسی- اقتصادی | اطلاعات هفتگی | حکمت و معرفت | مجله تهران | فروشگاه کتاب | تماس با ما | منشور اخلاقی | قوانین

صفحه اصلی

اخبار داخلی
اخبار ایران و جهان
اخبار شهرستانها

یادداشت

روابط بین المللی
اقتصاد روز
ورزشی
حوادث
گزارش روز
اجتماعی
علمی
آموزشی
پزشکی
توسواد
بهداشت و سلامت

تخصیص ۱/۱ میلیارد دلار اعتبار برای واردات دارو

یکشنبه ۴ تیر ۱۴۰۲

تخصیص ارز در بانک مرکزی طی سه ماه گذشته برای واردات دارو، مواد اولیه تولید دارو، تجهیزات و ملزومات پزشکی، شیر خشک از مرز یک میلیارد و ۱۰۰ میلیون دلار گذشت.

به گزارش خبرگزاری مهر،بر اساس برنامه‌ریزی های انجام شده در سال ۱۴۰۲ رقمی حدود ۳٫۵میلیارد دلار ارز ۲۸۵۰۰ تومان برای واردات دارو، تجهیزات پزشکی و شیرخشک نوزادان تخصیص خواهد یافت.

در جلسه‌ای که هفته گذشته با حضور رئیس کل بانک مرکزی، وزیر بهداشت، درمان و آموزش پزشکی، رئیس سازمان غذا و دارو و رئیس سازمان تأمین اجتماعی برگزار گردید راهکارهای تأمین ارز دارو بررسی و بر لزوم تسریع تأمین ارز دارو تأکید شد.در این جلسه محمدرضا فرزین تخصیص و تأمین ارز در حوزه دارو را از اصلی ترین اولویت‌ها خواند و تصریح کرد: با توجه به اهمیت تأمین به موقع دارو و کاهش مشکلات مردم در این حوزه، ضروری است شبکه بانکی در اعطای اعتبار و تسهیلاتدهی به بخش دارو و بهداشت دستورات بانک مرکزی را در اسرع وقت اجرایی کنند.

وفي هذا الإطار، ذكرت صحيفة "اطلاعات" الحكومية في عددها الصادر يوم 13 يونيو 2023 تحت عنوان "تخصيص 1.1 مليار دولار لواردات الأدوية"، أن البنك المركزي الإيراني قد استطاع خلال الأشهر الثلاثة الماضية توفير مليار و100 مليون دولار أمريكي من أجل استيراد الأدوية من الخارج وتوفير المواد الأولية اللازمة لإنتاج الأدوية والمستلزمات الطبية، علاوة على الألبان الجافة.

وأضافت الصحيفة أنه طبقًا للخطط المقررة للعام الفارسي الحالي 1402 (الذي بدأ في مارس 2023 وينتهي في مارس 2024)، فإن 3.5 مليار دولار بقيمة مقدرة بـ 28 ألفًا و500 تومان لكل دولار، قد جرى تخصيصها لواردات الأدوية والحاجات الطبية.

وأوردت الصحيفة أنه وخلال الجلسة التي تم عقدها أوائل شهر يونيو 2023 بحضور ريس البنك المركزي الإيراني ووزير الصحة ورئيس منظمة الأغذية والأدوية الإيرانية، فإنه قد تم التأكيد على ضرورة مراعاة توفير الأموال اللازمة من العملة الصعبة لتسريع استيراد وصناعة الأدوية في البلاد.

ج. تكرار حوادث الاعتداء على رجال الدين في إيران:

خلال الأشهر الماضية، تناقلت وسائل إعلام إيرانية حوادث اعتداء على رجال دين في البلاد، من السنة والشيعة، وهو ما تداولته أيضًا وسلطت الضوء عليه وسائل إعلام خارجية ناطقة بالفارسية.

وحول ذلك، أوردت صحيفة "اعتماد" الإصلاحية في عددها الصادر يوم 13 يونيو 2023 تحت عنوان "هجوم إرهابي ضد أحد رجال الدين"، أن أحد رجال الدين الإيرانيين قد تعرض صباح اليوم السابق 12 يونيو لهجوم بسلاح أبيض أثناء خروجه من محطة مترو طهران بالعاصمة، وذلك على يد شخص غير معروف.

وأفادت الصحيفة أن رجل الدين، ويُدعى "جابر رضايي"، قد أصيب في الحادث في الرقبة وتم نقله إلى مستشفى "الإمام الخميني". وفي هذا الصدد، أضافت "اعتماد"، نقلًا عن صديق

كان مرافقًا لرجل الدين في المترو، أن الحادث بدأ عندما كان ينظر أحد الأشخاص في عربة مترو "بغيظ" إلى رجل الدين وقد تتبعه بعد خروجه من عربة المترو، وحين خروجه من محطة المترو إلى الشارع هاجمه الشخص ولاذ بالفرار.

وقد أوضح ذلك الشخص أن الشرطة قد حضرت إلى المستشفى التي يرقد بها المصاب، وقد بدأت عملها بشأن هذا الحادث.

ثانيًا- التطورات الخارجية:

كان لمسار المفاوضات النووية بين إيران والقوى الكبرى، المعطلة منذ شهر سبتمبر 2022، أثر كبير على أبرز الملفات الخارجية التي تناولتها الصحف الإيرانية خلال شهر يونيو 2023. كما شهدت زيارة وزير الخارجية السعودي، الأمير فيصل بن فرحان، إلى طهران يوم 17 يونيو 2023 أثرًا كبيرًا على توجهات تلك الصحف، وهو ما جاء متزامنًا مع تسليط الضوء على ملف دولي آخر يستحوذ على اهتمام كبير وهي التطورات الحاصلة في روسيا، خاصة بعد تمرد مجموعة "فاجنر" وتوجهها في مسيرة إلى موسكو تم الرجوع عنها لاحقًا.

د.تحريك مياه المفاوضات النووية الراكدة:

أبدت الصحف الإيرانية خلال شهر يونيو الماضي تفاؤلًا بشأن مستقبل استئناف المفاوضات النووية من جديد بعد تعطلها منذ شهر سبتمبر الماضي؛ إثر توتر العلاقات بين إيران والغرب للعديد من الأسباب التي من بينها عدم كشف إيران للوكالة الدولية للطاقة الذرية عن معلومات تخص مواقع نووية في الداخل تم العثور فيها على آثار مواد نووية مخصبة، علاوة على الانخراط الإيراني في الحرب الروسية الأوكرانية لصالح موسكو وتوتر العلاقات في أعقاب حدوث تظاهرات واسعة في الداخل الإيراني العام الماضي.

وقد أضيف إلى هذه الموانع أمام استئناف المفاوضات النووية تردد إدارة الرئيس الأمريكي، جو بايدن، بشأن اتخاذ خطوة التوصل لاتفاق نووي مع إيران قبل الانتخابات الرئاسية المقررة في نوفمبر 2024، إلى جانب عدم موافقة إسرائيل على بنود الاتفاق النووي المتوقع التوصل إليه في إطار مفاوضات فيينا.

روزنامه شرق

«شرق» از چالش طرح‌های دولتی در بازار ملک برای خانه‌دار کردن مردم و کنترل قیمت‌ها گزارش می‌دهد

مصائب مسکن

مریم شکرانی: مسکن ۲۵ متری، فروش متری مسکن در بورس، مسکن دولتی با زمین رایگان و مسکن اجتماعی چهار برنامه دولت برای دست‌کم ۱۵ سال گذشته بوده است که همگی به نتیجه دلخواه نرسیده یا تکرار تجربه‌های شکست‌خورده هستند.

صفحه ۴

طلای تاریخی ناهید در باکو

ناهید کیانی یکی از تک‌ستاره‌های تکواندوی ایران موفق به کسب مدال طلای جهان در رقابت‌های باکو شد؛ دختری که تا چند ماه قبل شایعه مهاجرت و کنار گذاشته‌شدنش از تیم ملی ایران مطرح شده بود. حالا کاری درخشان در تاریخ تکواندوی ایران انجام داده و اولین زنی رشته لقب گرفته که توانسته به مدال طلا در ایران دست پیدا کند.

صفحه ۹

سه‌شنبه ۱۶ خرداد ۱۴۰۲ - ۱۷ ذی‌القعده ۱۴۴۴ - ۶ ژوئن ۲۰۲۳ - سال بیستم - شماره ۴۵۵۹ - ۱۲ صفحه - ۱۵۰۰۰ تومان

در «شرق» امروز می‌خوانید: چهره‌های پنهان کار کودک، توضیحات شهرداری تهران درباره ساعت اجرای طرح ترافیک هم‌زمان با تغییر ساعت کاری ادارات و یادداشت‌هایی از قادر باستانی، غلامحسین دوانی، رضا حسینمردی

سرمقاله

«سازش‌کاری» و «سازش‌ناپذیری»

کوروش احمدی
دیپلمات پیشین

«شرق» از نشست فصلی شورای حکام و کنفرانس خبری رافائل گروسی در مورد حل چالش‌ها با تهران گزارش می‌دهد

آرامش در وین

گروسی در پاسخ به ادعاهای تانیاهو، این سخنان تکراری است و ما به آنها عادت داریم. کار آژانس بی‌طرفانه و فنی است

گزارش تیتر یک را در صفحه ۲ بخوانید

رهبر انقلاب در مراسم سالگرد ارتحال امام: طایفه دوستداران عزت ایران، منافع ملی و اصلاح مشکلات اقتصادی را تبیین کردند

ترویج ایمان و امید

تقویت ایمان و امید و طیفه نخبگان، هسته های انقلابی و فعالان جهادی و دانشگاهی

رئیس‌جمهوری ترکیه ۱۵ وزیر جدید معرفی کرد

چرخش اردوغان؟

گفت‌وگو با امیرحسن چهلتن به مناسبت حضورش در نمایشگاه بین‌المللی کتاب پراگ

رمان باید ما را با حقیقت آشنا کند

بصیر ابراهیم‌پور، دانشجوی دانشگاه امیرکبیر به دلیل ایست قلبی و در پی خدمات دیرهنگام پزشکی درگذشت

مرگ در نیمروز روشن

از پیمان جبلی تا امیر قلعه‌نویی

فصل تقابل با «عادل»

وفي هذا الإطار، ذكرت صحيفة "شرق" الإصلاحية في عددها الصادر يوم 6 يونيو 2023 تحت عنوان "هدوء في فيينا" أن جلسة محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية التي عُقدت يوم 5 يونيو الجاري كان الهدف منها "التوصل إلى حلول مع طهران".

حيث قال تقرير الصحيفة إن المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، رافائيل جروسي، قد تحدث عن مخزون اليورانيوم الذي تملكه إيران وقال إن هذه الكمية ارتفعت بنسبة 25% خلال الأشهر الثلاثة الماضية، حتى إن كمية اليورانيوم المخصب بنسبة 60% في إيران قد وصلت إلى أكثر من 100 كيلوجرام.

وأكدت الصحيفة أن جروسي لم يصف "تخصيب اليورانيوم في إيران بالأمر المحظور"، مشيرًا، حسب الصحيفة، إلى أن "مهمتنا تتمثل في البحث والتحقيق". ويرمي التحقيق من وراء هذا إلى أن جلسة محافظي الوكالة قد ساهمت في حلحلة المشكلات بين إيران والوكالة الدولية. ومع ذلك، ففي التقرير نفسه، قالت الصحيفة إن إسرائيل "قلقة" من المفاوضات الجارية بين إيران والدول الغربية من وراء الكواليس من أجل استئناف المفاوضات النووية من جديد، مشيرة إلى أن "نشر التقرير الفصلي للوكالة الدولية للطاقة الذرية قد أقلق إسرائيل أكثر من أي وقت مضى".

٥. "فصل جديد في العلاقات الإيرانية السعودية":

تستحوذ العلاقات المتنامية بين السعودية وإيران على مساحة واسعة من اهتمامات الصحف ووسائل الإعلام في إيران منذ توصل الطرفين إلى اتفاق في 10 مارس 2023 في العاصمة بكين من أجل استعادة العلاقات الدبلوماسية بينهما. حيث تلقي هذه الوسائل

الإعلامية الضوء بكثافة على الاتصالات المتكررة بين مسئولي البلدين، مثل لقاءات وزيري خارجية البلدين في بكين وكيب تاون بجنوب أفريقيا.

أما زيارة وزير الخارجية السعودي، الأمير فيصل بن فرحان، إلى إيران يوم 17 يونيو الماضي، فكان لها اهتمام واسع وخاص بين مختلف الوسائل الإعلامية في إيران، والتي من بينها الصحف الورقية.

وعلى أي حال، فإن مختلف هذه الاتصالات والزيارة السعودية قد انعكست بنظرة إيجابية على وسائل الإعلام الإيرانية بشأن مستقبل العلاقات السعودية الإيرانية وتنميتها وتوسعها ليس فقط فيما يتعلق بالمجال السياسي أو الدبلوماسي، بل والاقتصادي التجاري.

وفي هذا الشأن، علّقت صحيفة "اعتماد" الإصلاحية في عددها الصادر يوم 18 يونيو 2023 على زيارة وزير الخارجية السعودي، الأمير فيصل بن فرحان، بنشر تقرير تحت عنوان "بداية ثانية" قائلة إن زيارة بن فرحان تأتي بعد اتصالات سعودية إيرانية على مستوى المسئولين خلال الأيام الماضية التي تلت اتفاق 10 مارس الماضي.

وقد ذكرت الصحيفة أن بن فرحان ونظيره الإيراني، حسين أمير عبد اللهيان، لم يتطرقا سوى إلى العلاقات البينية، ولم تشمل أحاديثهما خلال تلك الزيارة القضايا الإقليمية مثل الملف السوري واللبناني واليمني.

وأضافت الصحيفة أنه "على الرغم من توقع افتتاح السفارة السعودية في طهران خلال زيارة وزير الخارجية السعودي؛ إلا أن الأمير فيصل بن فرحان أعلن عن افتتاحها قريبًا"، حسب تعبير الصحيفة. وأشارت الصحيفة إلى أنه لم يحدد الوزيران تاريخًا معينًا لإعادة افتتاح السفارة.

ووصفت الصحيفة زيارة بن فرحان بأنها الأولى منذ 17 عامًا، حيث أشارت إلى أن الزيارة الأخيرة من جانب وزير خارجية السعودية إلى إيران كانت يوم 12 يونيو 2006 وقام بها وزير الخارجية السعودي الأسبق الأمير سعود الفيصل والتقى آنذاك مع نظيره الأسبق في طهران، موتشهر متكي. وقالت الصحيفة أيضًا إن الأمير سعود الفيصل قد عاد بعد شهر واحد من هذا التاريخ إلى إيران في 4 يوليو 2006 من أجل المشاركة في جلسة دول الجوار العراقي المنعقدة آنذاك في إيران.

و. تمرد مجموعة "فاجنر" في روسيا:

لقد لاقت الأحداث التي وقعت في روسيا يوم 24 يونيو 2023، والمتعلقة بالتمرد الذي قادته المجموعة الروسية شبه العسكرية "فاجنر"، صدى واسعًا للغاية في طهران، وهو ما تناولته الصحف ووسائل الإعلام الإيرانية من منظور التحالف الإيراني الروسي خاصة بعدما انخرطت إيران في دعم روسيا عسكريًا ضد أوكرانيا.

فبعد التمرد الذي قادته "فاجنر" وزعيمها، يفجيني بريجوجين، في ذلك اليوم ضد القوات الروسية، بدأت الصحف الإيرانية في اليوم التالي 25 يونيو تناول الحدث من جميع زواياه من حيث أثر ذلك على الجيش الروسي وعملياته في أوكرانيا وتأثيره على الرئيس فلاديمير بوتين. وبوجه عام، هاجمت الصحف الإيرانية في اليوم التالي للحدث ما قامت به مجموعة "فاجنر" وزعيمها "يفجيني بريجوجين".

وفي ضوء ذلك، نشرت صحيفة "وطن امروز" الأصولية تقريرًا في عددها الصادر يوم 25 يونيو 2023 تحت عنوان "جنون فاجنر" قارنت فيه بين علاقة التحالف القديمة بين بريجوجين والرئيس بوتين والوضع الحالي الذي شهر منذ أيام صدامًا بينهما كاد أن يصل إلى العاصمة موسكو.

وقد لفتت الصحيفة إلى أن أصل النزاع بين بريجوجين وبوتين نشأ من دعوة الأول للثاني لإمداد قواته بالعتاد اللازم في ميادين القتال، واتهام بريجوجين أيضًا لبوتين بـ"سوء استغلال الحرب الأوكرانية والفشل بها". وأضافت الصحيفة أن وزارة الدفاع الروسية قد قررت بالتالي بعد هذه الاتهامات "السيطرة على جميع المرتزقة" والتوصل لاتفاقية معهم، واصفة تحركات بوتين بأنها كانت تهدف إلى "السيطرة على مجموعة فاجنر"، وهو ما قابله بريجوجين بالرفض، فحدث الخلاف لاحقًا.

وقد زعمت الصحيفة الإيرانية أن "البعض يعتقد أن الخلاف بين بوتين وبريجوجين هو تدبير حلف شمال الأطلنطي (الناتو)"، حسب توصيف "وطن امروز"، معللة ذلك بـ"فشل أوكرانيا في مواصلة الهجمة المضادة للجيش الروسي".

ثالثًا- مصر في عيون الإعلام الإيراني:

بالتزامن مع التحركات الإيرانية الرامية لاستعادة العلاقات الدبلوماسية مع الدول العربية، مثلما هو الأمر عليه مع المملكة العربية السعودية، تناولت الصحف ووسائل الإعلام الإيرانية خلال شهر يونيو 2023 ما قالت إنها "تطورات العلاقات المصرية الإيرانية"، زاعمة أن هناك محادثاتٍ بين الجانبين بوساطة عراقية وعُمانية وأن الأمر قد يتطور إلى "عودة سفيري البلدين" بعد انقطاع دام حوالي 44 عامًا.

وفي هذا الصدد، نشر الكاتب الإيراني **"محمد علي سبحاني"** مقالًا في موقع "الديبلوماسية الإيرانية" يوم 7 يونيو 2023 تحت عنوان **"صداقة إيران ومصر، صعبة ولكنها ممكنة"** تطرق خلاله إلى أن إيران تتبع في الوقت الراهن سياسة جديدة في المنطقة ترمي إلى التصالح مع دول الإقليم وأنها حققت حتى الآن "نجاحًا" في هذا المضمار.

وأشار الكاتب: "على الرغم من أنه ليس متاحًا الكثير من المعلومات حول إعادة ترسيم العلاقات بين إيران ومصر، لكن يبدو أن إيران بات لديها الاستعداد لذلك، وأنها تأخذ خطواتٍ في سبيل رفع التوترات".

وقال الكاتب إن من بين الملفات التي تم الحديث عنها خلال رحلة سلطان عُمان إلى إيران، هيثم بن طارق، التي تمت في يوم 28 مايو الماضي، كان ملف العلاقات الإيرانية المصرية.

ووصف الكاتب سبحاني مزاعم تطوير العلاقات بين مصر وإيران في الوقت الراهن بأنها "إحدى أهم الموضوعات المطروحة، ويتحدث بشأنها الجانبان الإيراني والمصري منذ فترة". ومع ذلك يشير الكاتب إلى أنه ليس مطروحًا على المشهد "تفاصيل دقيقة بشأن الأحداث التي تقع هذه الأيام بشأن هذا الملف". وشدد الكاتب على أهمية عودة العلاقات المصرية الإيرانية قائلًا: "انتبهوا!، فإن للمصريين دورًا محوريًا في العالم العربي، ولن يقع أي تطور مهم في العالم العربي بدون مصر، كما أن المصريين لديهم اهتمام كبير بالقضايا العربية، وهم يُظهرون حساسية لطبيعة السلوك الإيراني في القضايا المتعلقة بالعالم العربي".

وأوضح الكاتب أن عودة العلاقات بين القاهرة وطهران ليس أمرًا مستحيلًا "مثلما الأمر عليه بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية ليس مستحيلًا". حيث ذكر الكاتب أنه على الرغم من وجود اختلافات بين البلدين، إلا أنه من غير الضروري الدخول في "توتر" مع مصر، بل يمكن الحديث معها في إطار الحوار، حسب تعبير الكاتب الإيراني.

100 شارع الميرغني – مصر الجديدة – القاهرة
+20226905863 | +20226905862 |+20226905861
/ecsstudies